الفساد الإداري والمالي في السياق الإجتماعي – الثقافي

الدكتور أحمد إبريهي علي

16 اب 2026

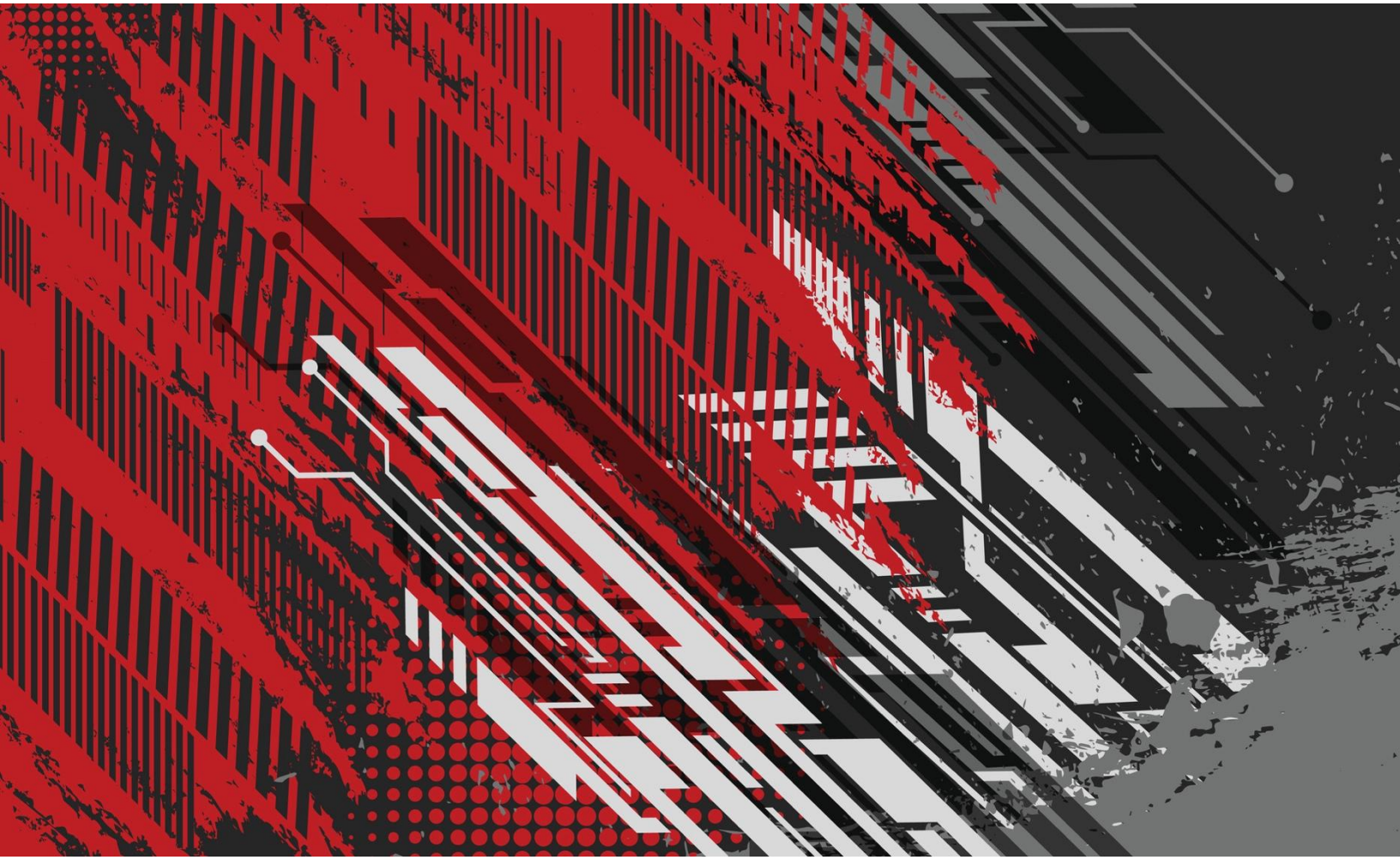

حقوق النشر محفوظة © 2026| iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

Corruption in the Socio-Cultural Context

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

Abstract

This paper reviews recent studies on corruption across its economic, political, institutional, and socio-cultural dimensions, incorporating historical contexts from Western Europe and, the Ottoman Empire. The bureaucracy theory of Max Weber and the concept of the **Institutional Possibility Frontier** are presented.

It reorganizes empirical findings on corruption, emphasizing Hofstede's cultural dimensions and testing his six cultural hypotheses. The socio-cultural context is shown to be vital for anti-corruption efforts, alongside political corruption related to elections, campaign financing, and the re-appointment of officials.

تقدم هذه الورقة مراجعة لدراسات نظرية وأمبريقية في الفساد لإعادة فهم الظاهرة بالحوار بين التفكير والتحليل والتجربة المعاشة في العراق، الفساد متعدد الأبعاد في الممارسة والتفسير. ورفضه والتكاتف الإجتماعي للتخلص منه دليل على الإستعداد للتطور الحضاري والإرتقاء الأخلاقي. النزاهة أشمل من عدم الفساد الإداري والمالي، هي الصدق الوجداني والأخلاص للحقيقة والشعور بالمسؤولية تجاه العضوية الإجتماعية، والكفاح ضد الغش والخداع، والدفاع عن كرامة الوجود البشري وسلامة الإجتماع الإنساني. عندما تُختزل النزاهة إلى عدم سرقة الأموال، وحسب، فهو الإنحطاط الذي يفضي إلى إنعدام المعنى وتفاهة الحياة. تزيين صورة الفساد، والتجهيل، إنحراف شنيع ، وتسويق إدعاءات كاذبة ومعلومات مزورة، بتجارة الكلمة والموقف، خيانة تؤسس لفساد شامل ينتهي إلى تمزيق المجتمع وشقائه.

تعطلت التنمية الإقتصادية في العراق منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي لكن السكان ينمو وكذلك التوسع التعليمي إلى جانب العجز عن توليد فرص عمل بالتنوع المناسب وإنتاجية تسمح باجور كافية لمعيشة مقبولة. لهذا السبب، إضافة على التفاوت الواسع بين مزايا العمل في الدولة والقطاع الخاص، صار الطلب على الإنتساب لأجهزة الدولة مطلقاً شاملا لكل العراقيين. في نفس الوقت لا توجد آلية إختيار محايدة فتولت العلاقات الشخصية والحزبية مهمة التوظيف في الدولة، إستثمار حزبي وإنتخابي وشخصي. وأصبح العمل في الحكومة إحساناً من ذوي النفوذ إلى مستلمي الرواتب. هدف التشغيل من جانب ذوي النفوذ سياسي ومن جانب المواطنين فرصة لكسب الدخل والإمتيازات. أما المصلحة العامة، وشروط التوازن والنمو، فقد ضاعت وهو فساد آخر شارك فيه الجميع واوصلنا إلى وضع صعب. ويتطلب وضع الإقتصاد العراقي على مسار آمن تدابير ليست حاضرة في ذهن النخبة. لأن فهم الإقتصاد إنتاج والتصنيع شرط ضروري لتنمية القدرة الإنتاجية للشعب العراقي، هذا الفهم مُغيّب خلف طبقات من الوعي الريعي للعالم، وتطلعات إلى مزيد من الريع، والمستقبل متروك لآلية السوق، المشوهة بالكامل ولا تسمح بأي إستثمار في نطاق السلع المتاجر بها دولياً، والمستثمر الأجنبي المُتخيّل، هذا الإطار النظري لإدارة الإقتصاد يكوّن بيئة مناسبة للفساد.

وثمة خوف عميق من المطالبة بالنزاهة وتحسين الأداء، لأن الألحاح في طلب الإصلاح، في القناعات العميقة، قد يذْهَب بهذه المجموعة الحاكمة لتأتي أخرى لا تكتفي بتدني الأداء والتواطؤ مع سرقة المال العام، بل تطلب الولاء المطلق وتُعاقب على زلة اللسان بالموت الزؤام. عميقاً في طبقات اللاوعي توجد تلك الهواجس المرعبة الكفيلة بإعادة إنتاج الأوضاع الجارية. من عاش جحيم السنوات الدامية لا يفكر، آنذاك، في مكافحة الفساد المالي والتنمية عندما يدلي بصوته بل يطلب ضمانات امنية.

الدولة في نظر الثقافة السائدة في العراق ليست جهازاً لأداء وظائف ضرورية منها تجهيز الخدمات العامة وتنمية الإقتصاد والأمن وحفظ الحقوق وحل النزاعات ما بين الأفراد بعدالة. بل هي نظام لتوزيع الشرف والمكانة الإجتماعية ومنها الرئاسات بمختلف مستوياتها ورواتب ورفاه ... ، ولذلك يقول الناس فلان يستحق أولا يستحق وليس يستطيع أداء الواجب أم لا. ولذلك إنقسم الشعب وتنازع حتى الحرب حول من يستحقها. لأنها في التكوين النفسي – الثقافي امر عظيم متعالي لا يمكن النزول به إلى أداء وظائف بكفاءة وعدالة كما في الخطاب الحداثي.

قي أحاديث الناس، الدولة صارت ساحة للطموحات والتطلعات الفردية بمختلف أصنافها، والصورة النمطية للسياسي أو شاغل موقع القرار، على المستوى المركزي والمحلي، شخصية ليست متماهية مع هدف عام، أو ينم سلوكها اليومي عن إستبطان معاناة العراق في التاريخ القريب وحقه المشروع في دولة نزيهة ترتقي بقدراته الإقتصادية وتُنصِف الضعفاء. وقد كرّس هذه الصورة تراجع القيم وتكاثر الشخصيات المزيفة، وهذه من أسباب اليأس، لأن الإصلاح سيكون فساداً آخرَ طالما النخبة والنخبة البديلة التي يتجه الناس إليها، هما في الحقيقة من طينة واحدة. وكثيراً ما يقال التعددية الأثنية في العراق هي سبب تدني الأداء والفساد لأن التمركز الأثني- الديني ضيّع المشترك ليخسر الجميع. لا أتفق مع هذا الرأي على شيوعه، وكما سيتضح، التعددية الأثنية وغيرها ليست بذاتها سبباً لإضاعة الدولة، إلا إذا كانت السلطة هي القيمة العليا مطلقاً في ثقافة المجموعات السكانية، موروثة من تراتبيات زمن العبودية، وهو وباء لا ينبغي الإستسلام امامه، بل مكافحته. السببية الوضعية للفساد لا تبرره مثلما لا يبرر علم الأجرام إرتكاب الجريمة في نظر القانون والأخلاق والدين، والدول تؤسس على فلسفة أخلاقية للسياسة ومبادئ تنظيم مثلى لمواصلة الإرتقاء وحفظ كيان المجتمع وإزدهاره. العراق بأمس الحاجة إلى إنسجام مقومات السلم الأهلي والعدالة الإجتماعية والمساواة أمام القانون مع النزاهة وإستقلال وسيادة العراق وإرادة التنمية الإقتصادية الوطنية لشعب منتج ومبدع.

التجربة الماضية والممارسة المألوفة تتحول بمرور الزمن إلى سجن للعقل البشري يستطيع الإنعتاق منه بالعودة إلى التفكير المنهجي للتعرف على الممكنات البديلة، وهو ما لم يبدأ بعد، لكن الضرورات العملية كفيلة، نهاية المطاف، بوضع الأمور في نصابها الصحيح. هذه الورقة تقدم عرضاً مختصراً لتغذية الحوار في الموضوع وعلاقاته، لكنها بالتأكيد لا تغني عن دراسات متخصصة تتناول تجربة العراق بجوانبها المختلفة.

تعريف المفهوم

الفساد لغة تحريف أو تشويه الشيء عن حالة نقاءه الأصلي، وتجاوز الجيد الشرعي إلى السيئ المخالف لمعايير السلوك القويم، وإنحراف عن الأمانة، ويظهر بدرجات في المجتمعات بأنظمة سياسية مختلفة، في السلم والحرب والفقر والرخاء. ورغم شيوعه في القطاع العام يظهر في القطاع الخاص أيضاً، وحتى في المنظمات التي لا تستهدف الربح. وعموماً الفساد الإداري والمالي نطاق في متصل السلوك اللاأخلاقي، يتساوق مع النزوع الأناني والإرتكاز الذاتي، والغش والخداع والشخصيات المُقنَّعة والألقاب الكاذبة. ويقتضي تدني مكانة قيم النزاهة الفكرية في النخب القيادية للمجتمع، وعدم كفاية الردع نتيجة التواطؤ مع الفساد بتعطيل دور الرقابة أو التقصير عن فرض القانون. العلاقة العكسية بين الكفاءة والفساد معروفة، وتناولت الكثير من الدراسات أضراره في النمو وإعاقته للتنمية الإقتصادية والتحديث، وعدالة توزيع الدخل، إضافة لتقويضه مبدأ المساواة امام القانون وتكافؤ الفرص. وهنا نشير إلى أهمية الإنتباه للأضرار التي تصيب الأفراد في ممتلكاتهم وحقوقهم من الفساد الإداري والمالي ولا يقتصر الضرر على الأموال العامة وفرصة المجتمع في الإزدهار والرفاه. إذ تتعرض كثير من الأسر لمظالم بسبب الفساد، رشا وضغوط من جهات متنفذة بالقوة أو السياسة، والفساد، الذي تعبر عنه مثل هذه الأحداث، نقيض واضح لمبدأ المعاملة المتساوية للمواطنين.

تعرف الشفافية الدولية الفساد بإساءة إستخدام السلطة المؤتمنة لأجل مكاسب خاصة، ورؤية الفساد بدلالة النفوذ والسلطة يساعد في إضاءة عملياته، ولكن هذا لا يقتصر على السلطة السياسية بل قد يعني القوة الإقتصادية، إساءة إستخدام السلطة أو النفوذ قد يحدث بإنسجام مع قواعد رسمية ، أو بإنتهاك القواعد. فالرشوة قد تدفع لتسهيل إجازة ما هو قانوني أو بخلاف القانون.

الفساد إساءة إستخدام السلطة المؤتمنة، أو الصلاحيات المخولة، من أجل منافع خاصة ليست مشروعة، وخيانة ثقة الجمهور لدوافع أنانية، أوتحطيم قواعد العدل لأجل مكاسب شخصية أو اسرية أو فئوية. ومن الفساد التزوير والتحايل لسرقة الموارد العامة أو تسخيرها عمداً لمنفعة أعمال خاصة، والرشوة بمختلف أشكالها ومتعلقاتها. وكذلك الإنحياز المناقض لمبدأ المساواة بين المواطنين، والأخلال المتعمد بقواعد الكفاءة، والتصرف بإمكانات الدولة لخدمة مقاصد مخالفة لوظائفها الدستورية، بما فيها أهداف إنتخابية أومحاباة أصحاب النفوذ للإحتفاظ بالموقع الرسمي. وتلك الإنحرافات والخيانات تُفسِّر الكثير من أوجه تدني الأداء وإرتفاع التكاليف أو تباطؤ الإنجاز، وشعور كثير من الناس بالغبن والإحساس بالظلم، وإهتزاز ثقة المواطنين بدولتهم والقوانين العامة، وتشويه صورة الشعب في العالم. وتنسجم المصالح الفاسدة مع إضعاف الدولة لإنتزاع مكاسب ليست مشروعة على حساب الصالح العام ووحدة المجتمع.

الفساد من الظواهر الإجتماعية المعقدة وله تأثير تدميري على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والحياة اليومية للأفراد، والأسس المنهجية لفهمه لها صلة وثيقة بالسياقات الإقتصادية – الإجتماعية والسياسية والثقافية . وللفساد أبعاد أخلاقية ومؤسسية إضافة إلى الجوانب القانونية والجرمية. وقد تتطلب الإحاطة بالفساد مقاربة متعددة الحقول المعرفية تربط القانون مع علم الإجتماع وعلم السياسة والأخلاق والفلسفة.

فلسفياً الفساد يمثل إنحطاط القيم الضرورية لإدامة التعايش البشري الإيجابي وخاصة العدالة والأمانة والمسؤولية. فهو ليس فقط إنتهاكاً للقانون بل خيانة العقد الأخلاقي بين الأفراد والمجتمع. من هذا المنظور يرمز الفساد إلى إنهيار الثقة وهي المبدأ التأسيسي للتعاون الإجتماعي. والفساد من عوائق التنمية الإقتصادية والحكم الصالح وخاصة في القطاع العام، فعندما تكون الأولوية للمكاسب الشخصية على الرفاه العام يضعف النسيج الأخلاقي للمجتمع وتفقد المؤسسات العامة شرعيتها.

سوسيولوجياً يظهر الفساد عندما تضعف آليات السيطرة والتعامل الإنتقائي مع المعايير الأخلاقية، ويبدأ تآكل تلك المعايير عند التطبيع الإجتماعي مع التجاوزات الصغيرة التي تتغلغل في الممارسات النظامية مع الزمن. هذه الظاهرة يمكن مشاهدتها في الجهاز البيروقراطي عندما تندمج المحسوبية والمنسوبية في الثقافة الإدارية. البيروقراطية ، في نظر ماكس ويبر، صممت أساساً لتعمل إستناداً إلى سلطة عقلانية – قانونية، بينما في الأنظمة الفاسدة تستبدل القواعد العقلانية بشبكات العلاقات الشخصية والتبادل غير الرسمي. ومن نتائج هذا التحول إزاحة قواعد العقلانية والإنصاف لتحل بدلها آلية إعتباطية لإتخاذ القرارات وعدم المساواة أمام القانون. الفساد يشوه الاسواق ويعيق المنافسة العادلة، كما ان تحويل الأموال العامة إلى المنتفعين من الفساد دليل على عدم نزاهة المالية العامة ويُضيّع كثيراً من فرص التنمية الإقتصادية، ولم يعد المواطنون يثقون بإمكانية العدالة والجدارة في إدارة الشان العام ويتقبلون هذا الوضح وكانه حتمية لا بد منها.

ملامح من التاريخ

الفساد المعروف في الدول النامية في القرن الحادي والعشرين كان شائعا في اوربا بين القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر. بل كانت آنذاك أشكال للفساد أغرب وأكثر لا معقولية مما يُعرف هذا الزمن عن الدول النامية. النزاهة التي تعرضها التقارير الدولية في الدانيمارك والسويد ، مثلا، لم تات فجأة بل تدريجيا. إنتقلت السويد والدانيمارك من النظام الوراثي التقليدي، والقائم على الزبائنية والعلاقات الشخصية، عبر إصلاحات مدارة مركزياً نحو إدارة حكومية تقوم على المؤهلات والمدونات القانونية الدقيقة بين القرن السابع عشر والتاسع عشر. في المدة 1660- 1676 إستبدل ملك الدانيمارك فردريك الثالث النبلاء الفاسدين بموظفين موالين، وأصدر تحريماً صريحاً للرشوة عام 1776 .

وفي عام 1813 قاد الإفلاس الحكومي إلى تأسيس رقابة مالية، واصلح نظام التقاعد لضمان إخلاص الموظفين وانخفضت الرشوة منتصف القرن التاسع عشر. في العصر الحاضر عموما القطاع العام نظيف من الفساد لكن ظهرت واقعة فساد كبيرة.

في القرن التاسع عشر تطور الجهاز البيروقراطي في السويد إلى النموذج العقلاني – القانوني وهو الأحدث والأكفأ في نظر ماكس ويبر. بداية في عام 1809 إستُحدثت المساءلة في البرلمان. ثم دعمت سلطات السويد الشفافية بسهولة الوصول إلى المعلومات عن أداء جهاز الدولة. نخلص من تلك الوقائع أن النزاهة لم تأت ناتجاً عرضياً للتطور بل كانت مطلوبة ومقصودة من الدولة ووصلتها بتدابير وإجراءات.

عموماً إنتقلت أوربا الغربية من النظام الرعوي الزبائني والرشوة إلى البيروقراطية المهنية تدريجياً من الحداثة المبكرة إلى القرن التاسع عشر. في أوربا خلال القرن التاسع عشر حدثت إصلاحات سياسية – إجتماعية حيث أبدِلت العلاقات الشخصية والمنفعية في الإدارة الحكومية بنظام يقوم على المؤهلات وصار التمييز القانوني واضحاً بين الواجبات العامة والمكاسب الشخصية. في القرن العشرين ظهرت في الغرب فضائح فساد منها سياسية وأخرى بالعلاقة مع الشركات لكنها فيما بعد شهدت أشكالاً أخرى من الفساد مرتبطة بتمويل الأحزاب السياسية والإنتخابات.

كانت المناصب والعناوين والوظائف تباع وتشترى في أوربا بأسعار تتناسب مع عوائدها ومنها تنتقل بعد الشراء إلى الورثةً. وشاعت هذه الممارسة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر وبقيت في بريطانيا حتى عام 1871 في عهد الملكة فيكتوريا حيث إعيدت مبالغ شراء الرتب العسكرية وإنهيَ النظام بعد خسارة حرب القرم. بيع المناصب أتاح للبرجوازيين الحصول على مواقع وعناوين كانت سابقاً لأسياد الأرض. وفرنسا عرفت ببيع المناصب من القرن السادس عشر حتى الثورة التي أطاحت بالملكية، وقبيل الثورة إستطاع البرجوازيون الحصول على 47 ألف وظيفة من مجموع 51 ألف، إذن تلك العملية قد مهدت للتحول من نظام النبالة إلى البرجوازية. وكذلك أيضا، مقاولات المشاريع العامة كانت موضوعاً للفساد مثلما يجري الآن في دول نامية ومنها العراق.

كان ملوك اوربا يلجأون إلى بيع الوظائف لتمويل الإنفاق العام إضطرارا، أو بصفة مستمرة دون الحاجة إلى فرض ضرائب، لأن الحائزين على تلك الوظائف يجمعون الضرائب وما إليها إيراداً لهم. بيع الوظائف العامة جعلها شؤون خاصة أو ممتلكات لمن إشتراها.

كان الفساد معروفاً في روسيا قبل الإتحاد السوفيتي ، وأشير إلى رواية " نفوس ميتة " ، و مسرحية " المفتش العام" للروائي الروسي الفذ نيقولاي غوغول .

تدور رواية النفوس الميتة حول المحتال "تشيتشيكوف" الذي يشتري أسماء الأقنان الموتى من الملاّكين لأنهم أحياء في السجلات الرسمية التي تُجدد كل عشر سنوات، والاحتيال على الحكومة للحصول على أراضي وقروض بالتناسب مع أعدادهم، وكانت للمحتال وقائع فساد ضخمة في الكمارك وقبلها في مشروع بناء دور ممولة من الحكومة. أما مسرحية المفتش العام، التي إستعار فكرتها من الشاعر الروسي بوشكين، فتكشف كيف أن الفساد كان شاملاً للجهاز الحكومي الذي صار بمنتهى الهشاشة والمفتش العام الذي صال وجال وأخذ أكثر مما يريد كان منتحلاً للصفة!!. ومن المعتاد في روسيا القيصرية أن الموظفين العموميين في مناطق الحكم المحلي يفرضون أجوراً او يقبلون رشا في مقابل الخدمات التي تقدم للسكان. وفي زمن كاترين " العظيمة او الكبرى" كان القضاء الروسي غارقاً في الفساد، والرشوة شائعة في نظامه من الكاتب إلى محكمة الإستئناف. وكاترين متهمة بقتل زوجها القيصر بطرس الثالث لتحل محله وهو ما حدث عبر إنقلاب عسكري عام 1762 ، كاترين إبنة امير الماني ولدت في بروسيا.

وتحكي قصة المعطف للكاتب نيقولاي غوغول نفسه عام 1842 حياة موظف فقير ناسخ مستندات "اكاكي اكاكيفيتش" في سانت بطرسبورغ عاصمة روسيا القيصيرية آنذاك يعاني سخرية مستمرة من زملائه لبؤس حياته وبساطته ومعطفه المهتريء الذي لا يقبل الترقيع. فيفرض أكاكي تقشفاً صارما على نفسه لمدة طويلة لتدبير مبلغ المعطف الجديد وساعده الخياط بمبتكرات لخفض التكاليف. أقام المدير حفلاً دعي إليه أكاكي، من باب الإحسان، وهو اول يوم يرتدي فيه المعطف الجديد ليظهر به بين منتسبي الدائرة. وفي طريق عودته إلى البيت تعترضه مجموعة وتسرق منه المعطف. يذهب إلى مسؤول حكومي ليشتكي ويطلب المساعدة لإستعادة معطفه، واكاكي بسيط لا يعرف برتوكول الإتصال بعلية القوم، فوبّخه صارخاً هذا المتغطرس، أراد ان يتباهى بسلطته امام ضيف له، فاستبد بالمسكين الرعب وأغمي عليه، ثم مات بعد يومين كمداً ويأساً وبرداً وفقرا. وتعاطف الكاتب غوغول مع أكاكي وأراد أن يثأر له فجعل روحه تظهر شبحاً في ليالي بطرسبرغ تهاجم الأثرياء وتسلبهم معاطفهم. في روسيا القرن التاسع عشر لم يكن المعطف مجرد رداء للوقاية من البرد الشديد بل صار رمزاً إجتماعياً وطبقياً يعكس مكانة الفرد وكرامته، ولذلك يرمز معطف أكاكي البالي بؤس موقعه الطبقي آنذاك، وعندما كافح لتغيير ذلك الموقع لم يسمح له النظام الإجتماعي فسرق ثمرة كفاحه وقتله. عندما يصبح الموقع الرسمي إستحقاقاً شخصياً للمكانة والنفوذ فهو منبع الفساد الشامل. وعندما يصبح شاغل الموقع هو السلطة وليس القانون فهو الفساد الأكبر. لكن مع ذلك، لا توجد أدلة كافية على أن روسيا القيصرية التي أسقطتها ثورة 1917 كانت أكثر فساداً من غيرها.

من أسباب الفساد في روسيا القيصرية الرواتب واطئة والدولة نادراً ما تدفع لموظفي الجهاز البيروقراطي المركزي والحكام المحليين ما يكفي لمعيشتهم، وصراحة او ضمناً تتوقع الدولة ان يحصل هؤلاء على دخل من مصادر أخرى. والسبب الآخر ضعف الرقابة فالمساحة الهائلة للإمبراطورية تجعل السيطرة المركزية بمنتهى الصعوبة وعملياً لا تكون شاملة. ثم شبكة العلاقات الشخصية والتي تتحكم بترقيات الموظفين ووصولهم إلى البلاط الإمبراطوري. ومن نتائج الفساد ضعف القوة العسكرية حيث تخفق خطوط الإمداد نتيجة السرقات وهذه كانت من أسباب خسارة حرب القرم والصعوبات التي واجهتها روسيا في الحرب العالمية الأولى قبل الإنسحاب بعد الثورة. وفقد المواطنون الإعتياديون ثقتهم بأنظمة القانون والقضاء فيلجأون إلى الرشوة لتسهيل حياتهم اليومية. الفساد خاصة في المستويات العليا والفضائح في البلاط الإمبراطوري حطم ثقة الجمهور بالنظام وقدم تسهيلات للثورة بالإستفادة من الحياد السياسي للأكثرية، أو عدم رغبتهم في بقائه، فتمكنت قلة من الإستيلاء على الإمبراطورية التي صارت الإتحاد السوفيتي.

الفساد في الإتحاد السوفيتي جاء من الشحة المزمنة والتي تعني الطلب الزائد مع أسعار رسمية لا توازنية في مقابل الأسعار الموازية وبينهما فارق كبير، وبالإعتماد على النفوذ لدى الإدارات والفئة الحاكمة ينتفع الفاسدون بتحويل السلع من السوق الرسمية الى السوق الموازية. لقد نمت ظاهرة الفساد هذه من الأسواق السوداء المبكرة ما بعد الثورة التي أطاحت النظام القيصري، ثم شبكة واسعة من الزبائن والموالين. الرشوة كانت موجودة أيضاً، وقد أصدر لينين، في وقت مبكر من حياة النظام الجديد، عام 1918 مرسوم لمعاقبة الثراء غير المشروع والذي يأتي من المعاملات غير الرسمية بسبب الندرة. وبعد الحرب العالمية الثانية الرشوة كانت معتادة والهدايا لتأمين الحاجات الأساسية والشقق السكنية وتخفيف حدة القوانين.

عناصر فساد التسعينات في روسيا كانت موجودة في النظام السوفيتي، فعندما لا تستطيع المنشآت إنجاز الأهداف المبالغ بها في الخطة يلجأ المدراء إلى حسابات تخفي الحقائق ، ذلك الغش والخداع يؤسس لفساد حتما. في ستينات القرن العشرين صارت سرقة الدولة روتيناً لجميع المستويات والسوق الموازية ازدهرت لإشباع طلب المواطنين السوفيت على السلع عالية الجودة والنظام السياسي مخترق بالفساد. في عهد ليونيد بريجينيف الفساد وصل إلى مستويات أعلى وتلك المدة توصف بالركود الإقتصادي، وانخرطت الفئات العليا من الحزب بإختلاسات ومكاسب محلية منتظمة. ولأن اهداف الإقتصاد الرسمي، في تنويع الإنتاج وتحسين المنتجات، لم تتحقق أتجه الطلب الزائد إلى السوق السوداء والمنشآت الإنتاجية الخاصة غير المجازة وصارت ضرورية في سلسلة التجهيز الصناعي.

اندروبوف عام 1982 شنّ حملات شرسة لمكافحة الفساد وتأكيد الانضباط في أماكن العمل، وطَرَد آلاف المدراء الفاسدين وإستخدام المخابرات لإستهداف المختلسين. غورباتشوف تبنى إعادة بناء الإقتصاد والشفافية أواخر الثمانينات ومنها أخذت الثروات والأصول المختبئة التي راكمها الفاسدون بالظهور تدريجياً وشكلت رأس المال الخاص المبكر وشبكات المصالح ما بعد الإتحاد السوفيتي.

روسيا بعد الإنتقال من إقتصاد الأوامر الإدارية، الإتحاد السوفيتي، إلى إقتصاد السوق في التسعينات واجهت أناركية سياسية، وتضخم جامح، وإنهيار الخدمات الحكومية، وهبوط مستوى المعيشة بحيث صار نصف السكان فقراء. وعمليات الخصخصة الفاشلة التي مكنت قلة من الإستيلاء على اكثر الموجودات الإنتاجية في مقابل دعم إعادة إنتخاب بوريس يلتسن للرئاسة عام 1996. ولعجز الدولة الروسية عن أداء واجباتها الأساسية ، توفير الأمن لمواطنيها، تركت فراغاً ملأته تدريجاً الجريمة المنظمة. نهاية تسعينات القرن العشرين لا شركة تستطيع العمل دون حماية. للمواطن الإعتيادي أما دفع رشوة للموظفين أو التنازل عن الخدمات الإجتماعية الضرورية. بعد نهاية عهد يلتسين ما بقي من الدولة الروسية مثقل بالفساد من القمة إلى القاعدة.

الإمبراطورية العثمانية زاولت، أيضاً، شراء وبيع الإدارات الحكومية، والمالية والقضائية، تماماً مثل اوربا آنذاك، بين القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر، ربما حتى عام الإصلاح ، وهو نظام إبتياع الوظائف الحكومية وتسميته تفيد مضمون الرشوة والفساد Venality of Offices.
الصعوبات المالية قادت الدولة العثمانية إلى عرض الوظائف بالمزاد لمن يدفع أكثر. الضرائب الزراعية ايضاً تباع في المزاد وتعامل الفلاحون والمجتمع الزراعي في العراق مع هؤلاء الذين إشتروا الضرائب. وهذه الممارسات تسمى نظام الإلتزام، وكانت الدولة تبيع حق جباية الضرائب الزراعية للمُلتزِم. وكبار رجال الدين بين منتصف القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يشترون أو يحوزون على وظائف القضاء مصدراً لدخلهم، ويمكن تحويل العمل القضائي بمقاولة ثانوية إلى نواب القضاة. في إصلاحات عام 1839 حاولت الدولة التخلص من تلك الترتيبات الفاسدة.
ملوك إيران وحكامهم بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، خاصة في عهود الصفويين والقاجاريين، زاولوا بيع الوظائف الحكومية ، المناصب الإدارية ورئاسات المناطق وجباية الضرائب، هذه تعد من الأصول المغرية التي تباع وتشترى نقدا. الصفويون في البداية إعتمدوا على الولاءات العشائرية العسكرية، اقرب ما يكون إلى الإقطاع الأوربي قبل الحداثة المبكرة، لكن الصعوبات المالية أجبرتهم للتحول إلى النظام الذي كان سائداً في الدولة العثمانية وأوربا وهو بيع المناصب والوظائف.

يتوقع من يشتري المنصب إسترداد ما دفع وتأمين معيشته من الضرائب المحلية والرسوم. في العهد القاجاري إتسع الأخذ ببيع الوظائف الرئيسية من جامع ضرائب إلى وزير ومحافظ منطقة أي حاكم محلي. وكان عيد النوروز مناسبة لمزاد المناصب تعطى لمن يدفع أكثر. وأيضاً كانت تعطى وظائف فرعية بمقاولات ثانوية ولذلك كانت الضرائب على الفلاحين فادحة. إيران وتركيا والعراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا كانت وثيقة الصلة بأوربا، والنظام الذي أقيم في العراق بين عامي 1917 و 1921 يمثل ما كانت عليه بريطانيا بعد آخر إصلاح هناك بين نهاية القرن التاسع عشر و بداية الحرب مكيفاً للشروط المحلية ولذلك تضمن قانون دعاوى العشائر وإقطاع لكن وضع الفلاح أعلى وأفضل من القن.

تفسير نظري للفساد ودلالته

الأكاديميون في العلوم الأجتماعية وصناع القرار يواجهون واقع ان الفساد قد أصبح من اكثر الموضوعات المهيمنة في النقاش العام، وذلك لعلاقته الوثيقة بنوعية وكفاءة الحكومات، ولأهميته الإجتماعية وطبيعته المعقدة يدرس بالعديد من العلوم والمنهجيات، وتاريخه أيضاً في مجتمعات الغرب حيث تتوفر مدونات تساعد لمتابعة تطور هذا السلوك. له علاقة بتكوين ومواقف الجماعات السياسية لأن الأداء الحكومي كان دائما من اهم عوامل الإئتلاف والإختلاف. الديمقراطية وماذا تمثل الهيئات المنتخبة، الحاكمة والمعارضة، هذه أيضاً غالباً ما ترد عند بحث ومناقشة الفساد. حقول المعرفة التي تدرس الفساد تتفاوت في أولوياتها وأدواتها، فالعلوم السياسية تركز على المؤسسات وتنظيم حرية الصحافة ، ومدى تأثير حوادث واخبار الفساد على الثقة بالنظام السياسي ودوائر الخدمة العامة. بينما أبحاث الإقتصاد للفساد غالباً ما تهتم بتشخيص أسبابه وتكاليفه واضراره على التنمية الإقتصادية.

من أكثر النظريات شيوعاً لتفسير الفساد نظرية الأصيل – الوكيل، الأصيل هو الشعب أو الدولة والوكيل موظف الخدمة العامة، مصلحة الموظف لا تطابق مصلحة الدولة، والموظف يستخدم موارد الدولة والنفوذ لمصلحته الشخصية غير المشروعة. الإدارة العامة تراتبية حيث يضع القادة الأهداف العامة وقواعد العمل ويُفتَرض أن الوكلاء، الموظفون، يخدمون تلك الأهداف بموجب القواعد بأمانة، لكن القيادة ليست لديها المعلومات المتاحة للوكيل الذي لديه معرفة عملية بالمجريات وعدم التناظر في المعلومات يستخدمه الوكيل لتسهيل الفساد، هي خيانة وسيلتها أن القيادة لا تعلم. وكلما كانت لدى الموظف سلطة تقديرية أوسع ونفوذ على المواطنين، وعندما تكون المساءلة ضعيفة تتسع فرص الفساد.

ومما يشجع الموظف الفاسد على الخيانة أن إحتمال إكتشاف الرشوة او غيرها من المكاسب المحرمة ضعيف وهي العقلانية الأداتية عندما تكون الكلفة المتوقعة للعقوبة أدنى من قيمة ما يحصل عليه. تفترض هذه النظرية أن الإنسان محايد أخلاقياً والسلوك محدد بحسابات أرباح مقابل خسائر متوقعة. وهو تصور لا واقعي لأن الإنسان كائن أخلاقي بقدر ما هو إجتماعي، وتعميم إستعداد الوكيل لخيانة الأصيل ينقض إمكانية الإجتماع الإنساني. لذا فهو إنحراف ويبقى كذلك في كل الأحوال، الأمانة قاعدة سلوك ومخالفتها تقتضي عقوبة رادعة هذا ما تعارفت عليه مجتمعات عالمنا المعاصر.

النظرية الثانية ترى الفساد نتاج شبكات غير رسمية وروابط بين الأشخاص، ويفهم الفساد بأنه متجذر ومنتشر في الشبكات حيث ينتفع أعضاؤها من الفساد بالتوافق على انتهاك القواعد الرسمية (20). ومما يشترطه هذا الفساد وجود علاقة زبائنية ممتدة ومنها علاقات أسرية وعشائرية وحزبية ...وهذه الشبكات تخلق بنى نفوذ موازية للأجهزة الرسمية. ومن تلك الشبكات روابط لتقاسم مقاولات المشاريع الحكومية أو عقود تجهيزات وتقديم خدمات للأجهزة الرسمية، وقروض ، ومناصب، وغيرها. وأرى، هذه الروابط والعلاقات إذا تغلغلت أكثر فأكثر داخل الدولة وصار لها نفوذ في دوائر القرار تكون قد امعنت تخريباً في المجتمع أيضاً وقد يؤدي ذلك إلى فشل الدولة، ويصبح التحرر من الفساد إعادة بناء الدولة ذاتها وهي مهمة بالغة الصعوبة.

أما النظرية المؤسسية للفساد فتعزوه إلى نواقص في المؤسسات ذاتها، أي الفساد فشل مؤسسي حيث لا تعمل القواعد الرسمية بكفاءة، والقواعد والممارسات غير الرسمية تناقض المعايير المستمدة من القوانيين. وعادة يقترن الفشل المؤسسي بعدم مساندة من الجمهور المستهدف في الخدمة لعدم فهمهم للضوابط وتنفيذها وممارستها. ويندرج في الفهم المؤسسي الإلتزام الضعيف لإزالة الفساد أي ان يأس الجمهور من الإصلاح يؤدي إلى قبوله وتواطؤه مع الفساد الناتج عن الضعف المؤسسي. النظرية المؤسسية تتقارب مع التفسير الإجتماعي – الثقافي للفساد الذي يؤثر في طبيعة وبنية النظام السياسي.

مع ذلك المقاربة المؤسسية تلقي ضوءاً على آلية الفساد بأن تعزوه إلى بنية الحوافز المؤسسية ومنها الإحتمال الواطئ للتعرض للعقوبة. ويكرر الإقتصاد المؤسسي ما هو شائع من أن التعددية، وحرية الصحافة ، وإستقلال القضاء ، وقوة المجتمع المدني كلها عوامل تساعد في مكافحة الفساد. وأرى إذا حصل توافق بين السياق الإجتماعي ومجموعة سياسية فاسدة يعاد إنتخابها فالصحافة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها تصبح واجهات تدافع عن النظام، وقد بينت تجربة شرق آسيا أن الفساد يزداد مع التحول نحو الديمقراطية، وهذه سنأتي إليها.

نأتي الى نظرية الفعل الجماعي التي ترى الفساد مشكلة سلوك جماعي وتنسيق مجتمعي وفحوى هذه النظرية حتى لو إقتنع كافة أفراد المجتمع بأن الفساد ضار والنزاهة أفضل، ولكن الأفراد كل على حدة ليس لديه ما يحفزه للتصرف بأمانة ما دام على قناعة بأن الآخرين يستمرون على تصرفاتهم المُشاركة في الفساد. ثم نظرية الجريمة العقلانية التي تنظر إلى الفساد تابعاً لحساب عقلاني والمثل الشائع " من أمن العقوبة أساء الأدب" أبسط شرح لهذه النظرية التي عرضناها ايضاً على هامش نظرية الأصيل – الوكيل.لا أتفق مع هذا التعميم قد يضطر النزيه إلى دفع الرشوة لتجنب الأذى وتعسف الدوائر الفاسدة، لا ليشارك في الإنتفاع من الفساد، لأنه في هذه الحالة أدخلت النظرية كل المجتمع في شبكات الفساد آنفا.

مقاربة الإقتصاد المؤسسي (24) تعتمد على النموذج التقليدي للإختيار العقلاني بإفتراض ان الوكيل، السياسي، دائما يهتم بتعظيم عوائده وهي الثروة وإعادة الإنتخاب أو إعادة إشغال الموقع بعد الإنتخابات. الأصيل ، الشعب أو الناخب، يحاول تخفيض تكاليف الفساد بمقياس الرفاه الممكن، وفرض آخر أن الأصيل دائماً يفضل الموظفين الأمناء على المنتخبين الذين يسعون للثروة والنفوذ، بينما السياسيون، الوكلاء، يسعون لإعادة إنتخابهم لأهداف شخصية. الوكلاء، السياسيون وحلفائهم في الجهاز البيروقراطي ، يعتمدون حساب الربح – المخاطرة، وكلما كانت الرقابة ضعيفة وكذلك القضاء ينخرطون في الفساد أكثر لأن إحتمال العقوبة منخفض. هذه المقاربة تنويع على نظرية ، أو بالأحرى فرضية الأصيل – الوكيل. ومن المتوقع أن هذا الطراز من الفساد يكون أعلى في دول ريع الموارد الطبيعية. لكن التحفظ على هذا التصور هو التضاد المطلق بين الناخب النزيه والسياسي المستعد للفساد، وهذا مستبعد لأن نسبة مهمة من الناخبين للأحزاب الحاكمة متمثلين لثقافة تبرر الفساد وتعيد إنتاجه.

منظمة الشفافية الدولية تريد الإشتغال على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئة للفساد، والبعد الأخير مطلب دولي تكلف به دول العالم التي لا تكون لبعضها مشكلة المناخ ذات أهمية ومسؤوليتها عن التلوث محدودة دون حصتها في إنبعاثات الكربون. جاء تقريرها لعام 2025 الصادر عام 2026 متشائماً، حيث وصف أداء غالبية الحكومات بخدمات واطئة النوعية ، وازمات مالية ، وسوء إدارة الأموال العامة، والتي أسهمت بفقر دائم وإرتفاع التفاوت وتفاقم سوء المعيشة لملايين الناس. واشار إلى احتجاجات جيل الشباب الذين تأثروا بالفقر أكثر، واسقطت الإحتجاجات حكومات متهمة بادارة الشأن العام لمصالحها الخاصة. وتقلص الدعم الدولي لمكافحة الفساد والحكومات قيدت الأصوات المستقلة من الصحافة ومنظمات المجتمع المدني. وقد بين التقرير أن الديمقراطيات القوية كانت أكثر فاعلية من الضعيفة والدكتاتورية في السيطرة على الفساد (17).

ودعت الشفافية الدولية الحكومات والقادة في العالم للعمل على تقوية أنظمة العدالة، وضمان وجود رقابة مستقلة على صنع القرار والإنفاق العام، وكيفية تمويل الأحزاب السياسية والحملات الإنتخابية. وحماية حريات الصحافة والديمقراطية والفضاء المدني والتعاون لأغلاق قنوات الفساد عبر الدول. ويتوقع التقرير أن الحكومات التي لا تستجيب لمطالب مواطنيها في محاربة الفساد قد يطاح بها بتمرد شعبي.

لا تتوفر بيانات عن الفساد بذاته بل عن مدركات الفساد، وهذه تتأثر كثيراً بالسياق الإجتماعي وثقافة الناس والموقف من السلطة السياسية والوقائع التي توصف بالفساد، التحليل الكمي لإكتشاف أسباب الفساد يتأثر بإستخدام بيانات مقارنة دولية يصطدم بمشكلتين: او لهما مفهوم السببية الذي يفترض وجود آليات تعبر عنها العلاقة بين هذا المتغير والعوامل المرشحه لتفسيره، الدراسات عبر الأقطار تصطدم بعدم وجود آلية سببية عابرة للحدود لأنها عمليات تحتية للنظام الوطني بكافة أبعاده؛ ثم مشكلة عدم إمكانية المقارنة بين مدركات الفساد عبر الدول لأنها محكومة بعوامل لا تتفق في مضامينها. ولذلك لجأ الباحثون إلى دراسة دول متقاربة او متماثلة في النظام السياسي والثقافة لمعالجة الإعتراضين آنفا.

من بين ما توصلت إليه دراسات تشخيص أسباب الفساد: لم يتضح أثر حجم وبنية الحكومة على الفساد ؛ الديمقراطية والنظام السياسي له اثر قوي عندما تساعده عوامل أخرى مثل التعليم، نوع المؤسسات أثره قوي؛ نظام التعيين والرواتب أثره ضعيف أو معدوم؛ حرية الصحافة والقضاء لهما أهمية واضحة من جهة اخرى للثقة والدين ومسافة النفوذ ، تسلط قمة الهرم، له اهمية ؛ نسبة النساء في القوى العاملة اثره ضعيف او معدوم.

إن كان البلد مستعمراً سابقاً خاصة لبريطانيا تأثير قوي بعلاقة عكسية مع الفساد وبعضهم يعزوها للثقافة البروتستنتية لكن اين تأثير هذا العامل في العراق. وفرة الموارد الطبيعية لها دور قوي في تفسير الفساد (23). وقد بين التحليل الإحصائي وجود علاقة عكسية بين عدالة توزيع الدخل والفساد أو أن زيادة التفاوت تغذي الفساد، وكذلك إقتصاد الظل عندما يتزايد حجمه يساعد على زيادة الفساد، والعلاقة بين متوسط الدخل للفرد والفساد عكسية ومعامل التحديد 71%. وبينت دراسات اخرى البطالة لها علاقة مع الفساد، والتعليم بالمستوى الثالث ، ما بعد الثانوية، يرتبط عكسياً مع الفساد لكنه ، فيما يبدو، يحتاج عوامل أخرى لتفعيل دوره في تخفيض الفساد. ومما لم اجد له تفسيراً، في الأدبيات التي إطلعت عليها، أن التحليل الإحصائي إكتشف علاقة موجبة بين الفساد ونسبة الإستيرادات إلى الناتج المحلي، ,ارى ان السبب في كثرة التزوير والتعود على الكذب في التعامل مع السلطات الرسمية ، للحصول على عملة أجنبية ، والتملص من بعض الرسوم الكمركية، وايضاً في التعامل مع الضريبة إستناداً الى بيانات التجارة. وربما الغش في نوعية المستوردات بخلاف الضوابط ... وهكذا.

بينت دراسات للفساد عبر الدول تأثير راس المال الإجتماعي، الثقة، التعددية الأثنية مرتبطة مع مؤشرات الفساد. وقد أظهرت دراسات أخرى أن الماضي البعيد للدولة أكثر تأثيراً في الفساد من السياسات الجارية، ربما لأن تقاليد قد ترسخت اقوى من أن تنالها السياسات الجارية. وأن النظام القانوني المستعار من الخارج أدنى كفاءة من القوانين النابعة من المطالبة المحلية. لكن مفاهيم مثل راس المال الإجتماعي أو حتى الثقة قد يختلف مضمونها من دولة لأخرى ولذلك يصعب تعميم نتائج تلك الدراسات. وقد ميز البعض بين رأس المال الإجتماعي الترابطي ، ما بين الفئات، وراس المال الإجتماعي التلاحمي داخل أعضاء الفئة الواحدة. ولكل منهما تأثيره في الإدارة الحكومية وإمكانية الإنتفاع غير المشروع. والصنفين من رأس المال الإجتماعي متنافيان ، وراس المال الإجتماعي التلاحمي إقصائي يجعل إمكانية الإستئثار بالمال العام أوسع.

وتدل التجربة على ان التماسك الفئوي المصلحي يختلف عن التكوين الأثني اللغوي أو المجموعة الدينية.

العديد من الدول النامية ورثت من عهد الإستعمار، أو تبنت، انظمة قانونية وإدارية مماثلة لتلك المعتمدة في الدول المتقدمة، لكن السلوك المعروف من ممارسة تلك القواعد يختلف غالباً في الدول النامية بل هو الفساد في كثير من الحالات، ويثار تساؤل لتفسير فشل القواعد المستعارة من بلد آخر في إعادة إنتاج السلوك المنتظر والمرغوب (1). والسؤال بلغة أخرى لماذا تختلف الدول التي تعمل بنفس القواعد الرسمية في مستويات نزاهة الأداء. ومما يتبادر إلى الذهن في سبيل إجابة تلك التساؤلات وجود قواعد سلوك اخرى متجذرة إجتماعياً – ثقافياً تعيق عمل القواعد النظامية المستعارة. فالأخيرة تستند إلى أصول عرفية وأخلاقية والقيم التي عبرت عنها الفلسفة السياسية في مجتمعاتها. مثل هذه الأصول لم تتكون بعد في الدولة التي إستنبتت تلك القواعد في مناخ ثقافي وتربة مجتمعية ونوعية مؤسسات تقليدية ، عشائرية – فئوية، لا تناسبها فأنتجت حشفاً وأضافت إليها النخبة الممثلة لشروط إدامة التخلف سوء كيل.

صانع المحرك يعرف نظامه والأنظمة البديلة ويتمكن من تشغيله بكفاءة وتعديله وتطويره لكن من إقتناه قد لا يعرف كيف يعمل بالضبط ناهيك عن تطويره. صانع المحرك تصوَّرَه نظرياً ثم أنتجه، بينما النظام الحكومي الغربي المستورد إلى الآن يصعب على كثير من القيادات وخبرائهم تصوره نظرياً بتكامل وإتساق. القدرة على التفكير النظري هي إمكانية تصور عوالم بديلة تعمل على نحو مثالي، وولادة هذه القدرة هي بذرة تكوين الذات الوطنية التي تستطيع تأكيد وجودها في الحاضر والمستقبل.

فهل المطلوب منظومة قواعد للقانون والسياسة والتنظيم والإدارة تُصمّم بحيث تمتلك مقومات ذاتية لمقاومة السياق الإجتماعي – الثقافي وتُرغِمه على التكيف معها بمرور الزمن كي يُنجَز إنتقال نحو تكوين منسجم بمؤهلات حضارية كافية لمواصلة التطور ومشاركة متكافئة وإيجابية في العالم.

ودائماً يوجد تفاعل بين القواعد النظامية، ضمير الحداثة، والقواعد غير النظامية ، ضمير التكوين التاريخي، لتحديد أداء أجهزة الدولة ومنها وقائع الفساد الصارخة التي أظهرت وسائل الإعلام بعضاً منها في العراق. يكاد ينتهي ذلك التفاعل إلى تعطيل شبه تام للقواعد النظامية والتي تُستدْعى شكلياتها في الغالب لتبرير الخراب، مثل إجراءات إحالة المشاريع إلى مقاولين أو عقود التجهيزات...وغيرها. الهيئات الرسمية التي خوّلها القانون تُختزل وظيفتها إلى إمضاء قرارات إتُّخذِت احياناً في مكان آخر. وحتى مسؤولياتها المنصوص عليها في القوانين يمكن تقليصها أو تعطيلها موضوعياً، ودون معارضة من تلك الهيئات.

الأبعاد السياسية و الإقتصادية للفساد

ماكس ويبر في رايه توجد ثلاثة أصناف من السلطة: التقليدية وهي الوراثية والتي تتصف بالسلطة المطلقة؛ السلطة الكاريزمية والتي تعتمد على جاذبية القائد وقدرته على الإقناع؛ ثم السلطة العقلانية / القانونية حيث يحصل القائد على سلطته من القانون والقدرات المهنية. في الدولة الأبوية لا يعين الموظفون والمسؤولون على أساس المؤهلات بل بالعلاقات الأسرية والشخصية. في النظام الابوي تكاد تنعدم الفروقات بين الخاص والعام ويستخدم صاحب السلطة الأموال العامة لتدعيم قوته، ولا زالت توجد قيم النظام الابوي في كثير من الدول الجمهورية وحتى مع وجود إنتخابات. في هذا النظام يدفع المواطنون أموالاً لموظفي الحكومة للحصول على خدماتها. والموظف أيضاً يدفع لمسؤوله الأعلى، توجد مثل هذه الممارسات في دول جمهورية، القائد الأعلى والقيادات دونه غالباً ما لا يلتزمون القواعد الرسمية لتسهيل تلك الممارسات.

نظرية الدولة الكلبتوقراطية وهي دولة سيصبح فيها الفساد وباءاً بسبب أن النظام الحاكم له مصلحة في الفساد لتعظيم ثروات أصحاب السلطة. والتسمية جاءت من أن الثراء الشخصي هو الهدف الأساسي لشاغل المنصب. في هذه الدولة يهتم المسؤولون بتعظيم منافعهم الإقتصادية من خلال مواقعهم ونفوذهم، كما ان القوانين والضوابط لا تشرع لأنها مطلوبة بل لخدمة النخبة.

المقصود في البعد السياسي للفساد نظام الحكم الماسك بالسلطة، القواعد التشريعية، الشرعية المؤسسية والمساءلة، وبينما تُشمل الأنظمة الديمقراطية غالباً في دراسة الفساد يحصل، ايضاً، في الأنظمة المتسلطة. الفساد يزداد مع سوء الإدارة عندما تتغير القواعد حسب الظروف وشرعية المؤسسات والأدوار إعتباطية. الحكم الضعيف، والمساءلة ذات دوافع ذاتية ونسبية تجاه أعضاء الهيئات التنفيذية.

أما البعد الإقتصادي للفساد فلأن الأخير له ابلغ الأثر في تراكم الثروة العامة، السيادية ، الفساد يعبر عن ثقافة حكومية تقلل كثيراً من أهمية الثروة السيادية وتتساهل كثيراً في تحويلها للقطاع الخاص والأجانب بحجة التوجه الليبرالي وإستقطاب الإستثمار الأجنبي و" تشجيع القطاع الخاص". والفساد يظهر في توجيه الموارد العامة إلى انشطة ليست لها اولوية على حساب الضروري المؤجل.

أما البعد الإجتماعي فالمقصود به إتجاهات الفاعلين، افراد ومنظمات واحزاب ...، التي تظهر في التفاعل ما بينهم والدولة، وتشمل ضعف أو إنعدام الثقة بالبنى والعمليات المرتبطة بالنظام السياسي، والفساد مسؤول عن الإحباط وعدم الإكتراث وخيبة الأمل وضعف المجتمع المدني، وفي هذه الأجواء تستشري الرشوة وما إليها.

في المجتمعات الديمقراطية يصنف الفساد حسب الأطراف الحكومية في وقائعه: السياسي، الذي تزاوله القيادات يستغلون سلطاتهم التقديرية، مساحة الإجتهاد التي يتيحها القانون لصانع القرار، لجعل السياسات الوطنية تخدم أغراضهم. مثلاً برنامج إئتمان رخيص بحجة تنشيط الإقتصاد ودعم التنمية يوجه إلى مشاريعهم وشركائهم؛ أو تخصيص أراضي الدولة لإقامة مشاريع إستثمارية، أيضاً بحجة التنمية او تطوير المدن، وبالنتيجة تؤول تلك الأراضي إلى جماعتهم ليكون ريعها مصدراً لثراء فاحش. وأيضا تخصص الأموال من الموازنات العامة لأنشطة تسمح بفساد أكبر، ومثلها ريع العملة الأجنبية، وهوامش التعاقد مع الأجانب ... وغيرها وثمة فئات من المجتمع تستفيد أيضاً من الفساد السياسي الذي تدعمه جماعات ضغط وأنشطة إعلام موجه وكتّاب ومهنيين ... وهكذا. و عندما لا يشعر الناس بالمسؤولية تجاه المشترك ،نتيجة التنشئة الإجتماعية – الثقافية الملتبسة، يصل مثل أولئك الأنذال إلى صدارة السلطة، ولك أن تتصور مصير الشعب الذي يتخذ منهم رموزاً له.

والصنف الثاني الفساد البيروقراطي أما من خلال تعامل كبار الموظفين مع رؤسائهم، حصة من السرقة، أو مع الجمهور الذي يدفع لتسريع المعاملات او الحصول على إجازات. والصنف الثالث الفساد التشريعي حيث يوجه أعضاء الهيئة المنتخبة من قادتهم السياسيين، أو يحصلون على رشا من الجهات المستفيدة من التشريع أو يتعرضون إلى ضغط وإبتزاز لإصدار تشريع معين. ومن المنطقي تصور أن الصنفين الأول والثالث من الفساد هي الأصعب وتتحدى جهود مكافحة الفساد وهي ضعيفة أصلا.

الريع، في هذا السياق، لا يعني ما يُدفَع إلى مالك الأرض بل هو عائد دون مساهمة إنتاجية والذي يُخلق من الحكومة ذاتها عندما تمنح مزايا خاصة لأشخاص او فئة. توجد علاقة قوية في الإقتصاد بين الفساد والسلوك الريعي، تحقيق مكاسب إقتصادية عبر النفوذ وتكوين ثروات دون مساهمة حقيقية في الإنتاج، أو الإستحواذ على أقصى الممكن من الثروة الوطنية دون الإسهام في زيادتها. وهذا السلوك شائع في العراق.

وينفق المنتفعون من الريع كثيراً لإستئجار اعضاء جدد في جماعات الضغط، وتمويل حملات إنتخابية وحملات إعلامية وذلك بدلاً عن إستثمار الأموال في الصناعة. والسلوك الريعي نتيجة لأوضاع سياسية تجعل الأكثر ربحية السعي بالوسائل السياسية للإستحواذ على حصة أكبر من الكعكة بدلاً من إنتاج أخرى اكبر.

في هذه البيئة تنمو ثروات كبيرة مع تراجع الإمكانيات الإقتصادية، وتتكيف سياسات التراخيص والتجارة الخارجية وسوق الصرف والضريبة والتوظيف وضوابط التصرف بالأرض بما يخدم السلوك الريعي. وهذا المفهوم ضروري لمعرفة كيف تستولي على آليات القرار في الدولة تلك الفئات الطفيلية التي تستنزف الإقتصاد، وبالنتيجة تُدمّر فرص التنمية. السلوك الريعي إساءة لتخصيص الموارد والمواهب البشرية لتنخفض الكفاءة ومعدلات النمو.

وقد وجدت دراسات أعدت في تسعينات القرن الماضي علاقة عكسية بين الإستثمار والفساد بمعنوية عالية، وأن الفساد يُخفّض الإنتاجية الحدية لرأس المال. وأن الفساد يزيح الموارد عن التعليم والصحة إذ لا ينتفع الفاسدون من الإنفاق عليها ، ويُشجّع الإستثمار في مشاريع البنى التحتية لأن إمكانية الفساد أكبر، وهذا معلوم فبالإمكان رفع أسعار المشاريع لإقتطاع مبالغ كبيرة بالإتفاق مع المقاولين. فالعلاقة عكسية أيضاً بين الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر فيما عدا قطاع الإستخراج لأن الريع التفاضلي في هذا القطاع كبير بحيث تأخذ كافة أطراف الفساد ما تريد. ومن دراسة التاريخ الإقتصادي للدول المتقدمة لمدة 100 سنة تبين أن الفساد يتراجع والنمو الإقتصادي يزداد ، ومن هذه يفهم وجود علاقة عكسية. وأرى ، قد لاتكون العلاقة مباشرة بل إن المتغيرين يخضعان للسياق العام حيث التطور المؤسسي وتعميق الديمقراطية والوضوح الأخلاقي كلها أدت إلى تلك النتيجة.

بخصوص العلاقة بين كفاءة الجهاز البيروقراطي والفساد ثمة خلاف، فمنهم من يرى الفساد تشحيم للعجلة وبذا لا يؤذي الكفاءة بل يعينها. وعلى الأكثر، كما افهم، جاء هذا التحليل من تجربة شرق آسيا فهي لا تخلو من الفساد وأحياناً واسع ومع ذلك حققت معدلات نمو عالية وأنجزت لحاقاً مشهوداً. لكن كون تلك التجربة جمعت بين درجات من الفساد والنمو، دليل الكفاءة، لا يعني وجود إرتباط موجب بينهما. والأكثر إحتمالاً أن زخم النمو العالي الناتج من دور الدولة ذاتها عوّض الآثار السلبية للفساد، فهناك الدولة تنموية مع وجود فساد ويختلف هذا النموذج عن حالة إستيلاء الفساد على الجهاز الحكومي وتفشي السلوك الريعي.

عندما تُدرس العلاقة ، عبر الدول، بين متوسط الدخل للفرد ومؤشر الفساد تكون علاقته عكسية مع مستوى التطور الذي يدل عليه متوسط الدخل للفرد.

ولكن عندما تدرس كل دولة على حدة بين السلسلة الزمنية لمتوسط الدخل للفرد والفساد قد لا تظهر العلاقة العكسية لأن اطول سلسلة زمنية قد لا تتجاوز مرحلة من مراحل التطور التي تميز الدول المتقدمة عن الناهضة وواطئة الدخل. تفاوت توزيع الدخل من المرجح أن يقترن بعلاقة طردية مع مؤشر الفساد. أما المستوى التعليمي فلم تتأكد فاعليته لخفض الفساد، ويرى البعض (15) أن للتعليم دور فعال في حالة وجود مجتمع مدني يكافح الفساد بقوة فسوف يكون تأثيره اقوى مما لو كانت نسبة الأمية عالية والمستوى التعليمي منخفض في المجتمع.

التفسير السياسي للفساد يؤكد الديمقراطية وترسيخها لتقليص الفساد، وكذلك الحرية التي تقترن بالشفافية وبالتالي تتراجع فرص القوى السياسية في الحفاظ على الحكم او الوصول إليه دون مساندة التوجه لمكافحة الفساد. الصحافة ومنظمات المجتمع المدني تتاح لها فرص أوسع لتدعيم النزاهة في ظل الديمقراطية. لكن من جهة أخرى قد تتحالف فئات المصالح الفاسدة والريعية لإيصال عملائها إلى السلطة التشريعية وتهيمن الجماعات التي تريد تكريس الوضع القائم على إفراغ الديمقراطية من مضمونها خاصة مع وجود ثقافة متوارثة تتسامح مع الرشوة وإستخدام مواقع الدولة وأموالها للمصالح الشخصية والخاصة. آخذين في الإعتبار العشائرية والشللية وإنقسام المجتمع أثنياً ودينياً حيث يوظف الإنقسام لتبرير الفساد بدعوى الحفاظ على تماسك المجموعة الأثنية او الدينية للدفاع عن نفسها "لأن إستهدافها محتمل والدفاع عن الوجود أولى من كفاءة ونزاهة الدولة"، أي أن التعددية الأثنية او الدينية توظف للفساد وليست بذاتها من اسبابه.

أثبت ميخائيل روك من دراسة عدة دول للمدة بين عامي 1996 و 2003 بالجمع بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، وتوصل إلى ان العلاقة بين الديمقراطية والفساد ليست سلبية خطية، بل تتخذ شكل حرف U في البداية يزداد الفساد وصولا إلى نقطة إنقلاب وبعدها ينخفض نحو نزاهة أعلى (16) .فالفساد يرتفع إبتداءاً مع الديمقراطيات الجديدة. وأفسر هذه العلاقة بأن أجهزة الدولة لم تتكيف بعد على فرض القانون بالوسائل القانونية بعد ما إعتادت على قيادة دكتاتورية وتنفيذ أوامر قمعية والعمل بالخوف من عقوبات قاسية لمدة طويلة ربما تعاقبت عليها أجيال. إضافة على الحرية الواسعة للناس وإجراءات فرض القانون بطيئة ومترددة. والديمقراطية الجديدة عادة تبدأ ضعيفة لأن الجهاز القديم لا يطمئن لها أو حتى يعمل على تقويضها بالفشل.

النظرية والحالات الدراسية، كما تقدم، تفيد ان الديمقراطية تولّد فساداً، على الأقل إلى مدة من الزمن تختلف من مجتمع لآخر وفي العراق يبدو أن هذه المدة طويلة قبل الوصول إلى نقطة إنقلاب إن امكن. الديمقراطيات الناشئة تفتقر إلى التدقيق والموازنة ونقص الشفافية، وهذا يتيح للباحثين عن الريع ، الإثراء بالفساد، الوصول السهل إلى موظفي الدولة لإنتزاع اموال من القطاع العام.

ومن بين أسباب زيادة الفساد في بداية التحول نحو الديمقراطية أن الثقافة السائدة إعتادت على التساهل مع الفساد أو قبوله، وما دامت الحكومة ضعيفة بداية التحول وأجهزة فرض القانون متراخية يستشري الفساد. نشير إلى أن الأدبيات التي تبنت هذا النموذج لم تشرح كيفية التحول جيداً، والقول بأن التنافس فيما بين الباحثين عن الريع يقلل عوائدهم وبالتالي تتلاشى هذه الظاهرة لا يبدو مقنعا، بل على الأكثر لا بد أن يأتي التحول من ضغوط إجتماعية على الأحزاب السياسية والجهاز البيروقراطي، وهذه تحيلنا إلى التكوين الإجتماعي – الثقافي والمدى الذي يسمح به لإعلاء معيار النزاهة في الإنتخابات وأداء المعارضة.

في بيئة الشفافية تتصرف الإدارات العليا والموظفون في الجهاز البيروقراطي، والمدراء وكل المؤتمنين ويقررون بوضوح وعلانية ما يجعل التدقيق ممكناً ويشارك به الجمهور. ولا بد من الإضافة بأن معرفة العمليات التي تقوم بها المنظمات الرسمية بالدقة الكافية من شروط الشفافية أما ملاحظة نتائج العمليات دون فهم الروابط الضرورية ما بين عناصرها فهذا غموض يساعد في الإنحراف عن الأداء السليم أو الفساد. واكثر الذي يكتب عن أداء دوائر الدولة في العراق، وتقارير الدوائر ذاتها، لا يخلو من غموض يخفي الجهل أو تعمد إقصاء الحقائق عن الجمهور، مثلا، ماذا يعرف الناس عن دور الأجانب والشركات الأجنبية في النفط والتكاليف وأنظمة الرواتب والحوافز وغيرها. أو ماذا يعرف الجمهور عن إستلام وإدارة أموال العراق في الخارج، وانواع مذكرات التفاهم أو الإتفاقيات مع الجهات الأجنبية، وأين دراسة الجدوى ، مثلاً، عن طريق التنمية، وماذا يتحمل العراق وماذا يكسب، وهل يسمح طريق التنمية بنفوذ لجهات أجنبية في جغرافية العراق، ولماذا. وما هي مبررات الإنفاق الزائد في السنوات القريبة الماضية. او ما هي الأسس التي إستندت إليها الكثير من القرارات.

كان المنهج الشائع لدراسة الفساد يهتم بالأسباب والنتائج الإقتصادية والسياسية للفساد مثل التفاوت الحاد في توزيع الدخل والإنخفاض الحاد في الرواتب يغذي الفساد في أوضاع تخلف الجهاز البيروقراطي وجمود ضوابطه واساليبه في العمل، إلى جانب الزبائنية السياسية وضعف الأجهزة الرقابية او تعطيلها بالضغوط السياسية ، والتدخل السياسي في القضاء... وهكذا. ومن جهة النتائج تدني الإستثمار المحلي وخوف المستثمر الأجنبي من الفساد والإبتزاز فتتعثر التنمية الإقتصادية وينخفض نمو الإقتصاد، ومن الآثار السياسية للفساد تراجع ثقة الجمهور بالدولة ويأسه من العدالة ما يؤدي إلى عدم إكتراث أو مشاركة منخفضة في الإنتخابات. والتفسير الشائع للفساد بموجب التيار الرئيسي للنظرية الإقتصادية أن إحتمال الفساد أعلى في الدول التي لها الدور المهيمن في الإقتصاد وإحتكار الدولة للسيطرة على الأنشطة الإقتصادية. وفي هذا النمط تفرض الدولة الكثير من القواعد التنظيمية والتي تعيق مشاركة القطاع الخاص والذي يلجأ إلى الرشوة للحصول على الموافقات والإجازات، ويضيف هذا التحليل غياب المساءلة والشفافية.

وأرى من المشكوك فيه ان الدولة النامية لديها قواعد تنظيمية للإقتصاد أكثر من الدول المتقدمة كيف يقام نشاط إقتصادي على الأرض في دولة متقدمة دون إجازة وضريبة وضوابط بيئية وقوانين العمل والضمان الإجتماعي وغيرها. الإختلاف في نوع الجهاز البيروقراطي وثقافة المجتمع التي تتسبب في تدقيق إضافي.

مفهوم الإمكانية المؤسسية

قدم دجانكوف وزملاؤه (2) مفهوم حدود الإمكانية المؤسسية للإقتصاد الوطني والذي وجدته أداة تحليلية مناسبة للنزاهة. إستند إلى إفتراض ان المجتمع يواجه إثنين من الأضرار هما أولاً إختلال نظام المجتمع الخاص ، وثانياً الدكتاتورية. إختلال النظام يُعرّض الأفراد الى مخاطر الإعتداء أو القتل أو مصادرة ما يملك بالسرقة أو إنتهاك الإتفاقيات. وكذلك يسري الضرر إلى تخريب المؤسسات العامة مثل القضاء بالرشوة والتهديد للإفلات من العقوبة. مضمون الدكتاتورية لدى دجانكوف وزملائه أقرب إلى منافيات سيادة القانون العادل ونزاهة الجهاز الحكومي وايضاً إمكانية مصادرة الممتلكات الخاصة والتعسف. ويرى الفساد الإداري والمالي إنعكاس لخلل النظام المجتمعي الخاص والدكتاتورية معا. إستعارت المجموعة الفكرة النيوكلاسيكية ، خط الكلفة او الموازنة ومنحنى سواء المنفعة والتوليفة المثلى عند تماس أعلى منحنى سواء مع خط تكاليف معين أو أدنى التكاليف لمنحنى سواء إختاره صاحب القرار.

المجموعة جعلت المحور العمودي لضرر إختلال النظام المجتمعي الخاص والمحور الأفقي لأضرار الدكتاتورية ، وبعدها كيف نتوصل إلى أعلى كفاءة مؤسسية ممكنة مع مجموع أضرار من الخلل المجتمعي والديكتاتورية. أقترحْ جعل المحور العمودي للمساندة الإجتماعية للدولة والتي تتراجع كلما تعارضت قوانينها وضوابطها مع الثقافة السائدة، ثقافة الدولة غنيمة، أي كلما تقدمت الدولة شوطاً أبعد في ترسيخ النزاهة تشتد المقاومة الإجتماعية لها. والمحور الأفقي للضوابط المُقيّدة لدوائر القرار وسلوك الأفراد والجماعات ومختلف المنظمات الإنتاجية وغيرها مع الشأن العام وفيما بينها. والمقصود بالضوابط فاعليتها التي تعبر عن فرض قوانين الدولة الحديثة. وأفترض أن هناك ضوابط لو تجسدت في الممارسة لا تبقى فرصة للفساد.

في هذه المقاربة نفترض أن فرض الضوابط كلفة وهو كذلك لأنه يقيد المبادرات النزيهة للتطوير ويتطلب توظيف إضافي وتدابير تُحد من سرعة الحركة وتؤخر المباشرة في المشاريع. كما لإنخفاض المساندة الإجتماعية أضرار سياسية تنعكس على كفاءة الدولة. نلاحظ مقايضة بين المساندة الإجتماعية وقوة الضوابط وهو تمثيل أمين للواقع المعاش في العراق. ويعلم المطالبين بالإصلاح أن القاعدة الإنتخابية للحكومات في العراق في إنسجام تام مع الأداء الحكومي المعروف.

وفي دوائر الدولة صارت الممارسة السابقة هي المعين الوحيد لثقافة العمل وقواعد السلوك. ولذلك صارت المهمة الأصعب لمكافحة الفساد في كيفية خفض المقاومة الإجتماعية للإصلاح.

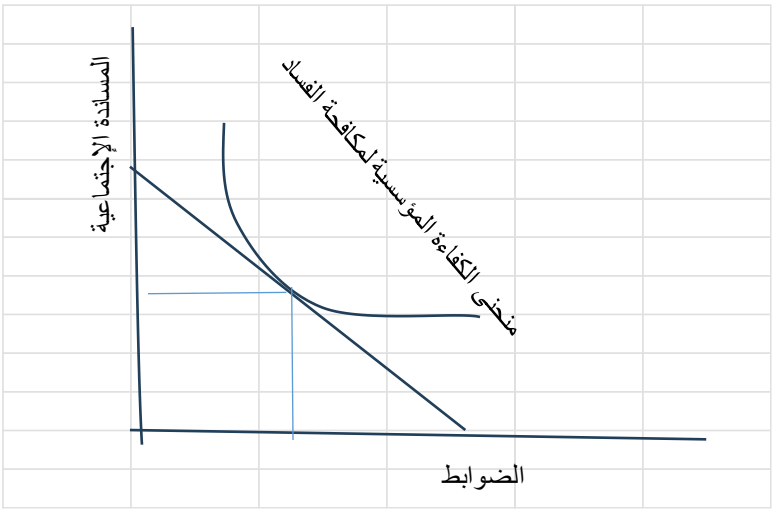

دنجانكوف وزملاؤه أعادوا تعريف حدود الكفاءة المؤسسية برأس المال المدني وهو اوسع من راس المال الإجتماعي، ولاحظوا أن المجتمعات كلما كان لها تاريخ طويل من التعاون ، بدل المغالبة والنزاع، كان رأس المال المدني أكبر، وذلك المجتمع أقدر على إقامة وإدامة دولة بدرجة أعلى من الكفاءة والنزاهة. ولإيضاح المفهوم قارنوا بين مجتمع أمريكا الشمالية وامريكا اللاتينية حيث الطابع الزراعي في الأخير وشدة التفاوت والتناحر ما أدى إلى إضرار في البناء المؤسسي. مع رأس مال مدنى اكبر تكون الضوابط أقل لنفس المستوى من الكفاءة المؤسسية أي يتحرك منحنى السواء نحو نقطة الأصل.

مع ذلك لا بد من الإشارة إلى ان هذه المفاهيم ليست دقيقة في تعريفها بل هي تقريبية وأولية لمحاولة الفهم المنطقي لمسألة معقدة.

الأبعاد الثقافية للفساد

في تعريف اليونسكو للثقافة أنها المعتقدات الجماعية ، القيم ، والتقاليد، والممارسات التي تعين خصائص مجموعة معينة أو مجتمع تشمل اللغة، الفن ، الدين ، والمعايير الإجتماعية، وتشكل كيفية تفاعل الأفراد فيما بينهم وإدراكهم للعالم. وترتبط الثقافة من جهة اخرى بفكرة الحضارة التي هي أشمل، وتشير الثقافة إلى طريقة حياة معينة، ولكل ثقافة مسار تطور فكري وروحي وجمالي.

أعدت الكثير من الأبحاث حول التفسير الثقافي للفساد، اي البحث عن تفسيره في القيم والعادات والتقاليد ومعايير السلوك السليم وعندما تتحول تلك الثقافة الإجتماعية إلى دوافع داخلية ، أي يتشربها الناس في التنشئة الإجتماعية.

وأرى ان الممارسة الإجتماعية بمرور الزمن لا بد ولها دور في تشكيل وعي الإنسان ومع التعود على معايشتها تنتج قيما منسجمة مع متطلبات دوامها. الإستقرار ضروري للنظام أي كان كما أن التغير له وظيفة لتجديد حيوية النظام والتطور. ولذلك قد تكون الحاجة إلى تحاشي الإضطراب من بين اسباب السكوت عن مطلب محاربة الفساد، وكلما إستفحل وترسخت شبكات علاقاته أصبحت إزالته أصعب، لكن لا امل بمستقبل أفضل مع بقاء الفساد وتزايد نفوذه في الدولة والمجتمع.

في المدة الأخيرة حوّل كثير من الباحثين وأكثرهم في العلوم الإجتماعية موضع التركيز نحو الثقافة بصفتها العامل المحدد للفساد. إذ يرون أن سلوك الأفراد له جذور في التنشئة الأسرية، والتعليم، والمعايير الإجتماعية والبيئة وهذه تؤثر في طريقة تفكيرهم وتصرفاتهم. ويرى البعض (13) ان مفهوم الثقافة إستُخدم في الغالب لتبرير الفساد، فمثلاً الهدية التي تقدم لموظف حكومي يراها مجتمع ما مشروعة او لا تُحمَل على الفساد ، بينما في مجتمع آخر هي رشوة، لكن اليست هي رشوة تساهل المجتمع معها بتسميتها هدية. وابين ما اراه ان تفسير الفساد بالثقافة يقود إلى ضرورة فرض القانون الصارم ومعاقبة مرتكبي الفساد لبناء قناعة عامة بقدرة الدولة على الردع وحماية النزاهة، وليس لتبرير الفساد بالثقافة.

تفسير الفساد بالثقافة قد يوظف مبرراً للقوى التي تريد إدامة الفساد، بينما دراسة الأسس العميقة للسلوك تفيد أن التصرف السليم والنزيه ليس تلقائياً لدى جميع الناس، فبعضهم قد فقد الإحساس بالخطا والذنب عندما يقترف أعمالاً مخالفة لقواعد التصرف السليم. ولذلك لا بد من تحويل مبادئ الأخلاق إلى قواعد قانونية تقترن بجزاء معروف لمن يخالفها. عندما يقال في دولة ما ان الحكومة تسامحت مع مسؤولين كبار للحصول على مكاسب ليست مشروعة بمعلومات مزورة، هذا يعني أن الثقافة الناقضة لأسس الدولة وسيادة القانون صار لها حضور مؤثر هناك. وهو لا يعني تبرير الفساد بحجة ان أولئك الناس يرون تصرفاتهم صحيحة ولا يجوز تصنيفهم من أعداء الدولة لأنهم موالون للحكومة. بل يؤكد هذا التقرير أن المجتمع تهدده مخاطر جدية، ولا بد من التحرك لفرض القانون العقابي على الجميع دون إستثناء والإزدراء العلني لذلك السلوك اللاأخلاقي. لا يمكن للدولة المعاصرة ان تخضع لما يراه هؤلاء او اولئك صحيحاً أو خطأً بل هناك مبادئ للنزاهة لا بد أن تُفرض على الجميع بقوة القانون.

ثقافة الفساد قد تكون من نتائج ثقافة أوسع هي عدم الثقة في المجتمع، ويرى كنغستون أن الناس الذين يعتقدون بنزاهة وإخلاص الآخرين على الأغلب يلتزمون معاييراً أقوى للإلتزام القانوني والأخلاقي.

لكن هذا الفهم يناسب المعاملات فيما بين أفراد المجتمع وليس مع الدولة لأنها ليست لآخر يثق او لا يثق به الفاسدون. وعندما نستحضر تجربة العراق من هم أولئك الذين لا يثق الفاسدون بهم عند نهبهم للمال العام اليس هو الشعب.

ولذلك ارى ان الفاسدين ليس لديهم الإستعداد للإلتزام الأخلاقي تجاه المشترك والمجموع وكانه عدو محارب في نظرهم ويغتنمون امواله كما يفعل الغزاة في العهود القديمة. لا أعني انها وراثة بل تراكم آثار وقائع خلال مدة من الزمن على خلفية التاريخ تعيد إنتاج ممارسات قديمة. ومع ضعف الدافع، في المجتمع، لحماية الشأن العام من التخريب والتصدي المبكر للإنحرافات قبل أن تتسع وتُنتِج عبر الممارسة والتواطؤ رأس مال إجتماعي لإدامة الفساد.

ستولهوفر وزملاؤه (3) درسوا الفساد بصفته مشكلة، أو ظاهرة، ثقافية وليس فقط إقتصادية – إجتماعية أو سياسية أو قانونية، إستخدموا منهجية النظرية المجذّرة Grounded Theory Methodology. منهجية النظرية المتجذرة تتألف من إستقراء منظم ومقارنة لبناء نظرية من خلال بيانات الميدان موضوع الدراسة. ويتكرر الرجوع إلى البيانات وإعادة التحليل، فتجميع البيانات والتحليل يجريان آنياً وكل منهما يُعدّل الآخر. لكن التحليل نوعي وليس كميا. هدف هذه المنهجية توليد اطروحات نظرية وفحصها وإختبارها. هذه المنهجية تعتمد التوصيف النوعي للسلوك والعمليات الإجتماعية دون الكمي وإن تضمنت بعض أبحاثها حقائق كمية. فهي تؤكد على المعنى الذي لا يفسح له المنهج الوضعي مجالاً والمعنى يحيل إلى القيم ومعايير الجدارة الأخلاقية وكيف يفهم الإنسان وجوده ودوره في الحياة.

في دراستهم لتجربة كرواتيا جمعوا وثائق من مصادر مختلفة : البرلمان ، مقالات وتحقيقات صحفية ، تقارير منظمات المجتمع المدني ، ووثائق عن وقائع فساد، ثم أجروا مقابلات مع شاغلي مواقع عليا في الدولة ، ومهنيين في وظائف مكافحة الفساد، وتجارب للتعرف على مدركات الفساد. وتضمنت دراساتهم حالتين لفساد من مستويات واطئة واخرى لفساد عالي المستوى. كانت المسائل المالية في حملة الإنتخابات الرئاسية من موضوعات الدراسة كذلك مشكلة المساكن لكبار السن في مدينة زغرب. المقابلات شملت وزارة الداخلية، شرطة مدينة زغرب، وإتحاد العمال الأكبر، والشركات متوسطة الحجم، وغرفة التجارة الكرواتية، وزارة العدل، ودائرة المدعي العام لمكافحة الفساد، ومكتب امين المظالم، أعضاء القيادة العليا للحزب الحاكم، والقيادات العليا لأقوى حزب معارض، والعديد من الجهات الأخرى.

نذكر هذه المفردات للتعرف على تجربة دراسة للفساد تساوقت مع شروط الإتحاد الأوربي للعضوية التي فرضت على كرواتيا مواجهة جادة للفساد. في العراق ورغم الإنطباع العام بأن الفساد معروف لكن الدراسة النظامية الشاملة التي توثق معلومات جميع الأطراف وتتعمق في الكشف عن الشبكات مطلوبة.

كانت هيئة النزاهة سابقاً تنشر معلومات عن وقائع الرشوة تجمعها من المتعاملين مع الدوائر. الوثائق الموجودة في دوائر النزاهة والقضاء هي فقط للوقائع المثبتة بالوسائل التي يسمح بها القانون. لكن توجد الكثير من الدلالات على الفساد الإداري والمالي لا تقتضي متطلبات توجيه الإتهام.

فمثلاً بناية كلفتها المعيارية مليار دينار وأنفق عليها ضعف هذا المبلغ ألا تكفي هذه دلالة على تقصير غير مبرر لإقصاء المسؤول عن موقعه، وهو إجراء ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية لا يقتضي إتهاما ولا نزاهة أو قضاء، أما الإصرار على رؤية الفيل بالمجهر، على حد تعبير أحد اساتذتنا رحمه الله قبل أكثر من نصف قرن، فمن المستحيل رؤيته.

دراسة مجموعة ستولهوفر تناولت تعريف الناس للفساد ومدركات الجمهور له، في العراق مثلاً توجد انشطة مخالفة للدستور ومبادئ المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص ومبادئ العدالة الإجتماعية التي تقتضي الأولوية للأضعف. هذه لا تعد من الفساد في الوعي الإجتماعي، وكذلك التحيز العشائري والمناطقي ولشبكة العلاقات الشخصية. بينما في الواقع تلك الممارسات والقيم هي حاضنة الفساد المالي الذي يكاد يقتصر مفهوم الفساد عليه أي لا يتعدى السرقة بالمعنى الحرفي.

نعود إلى دراسة كرواتيا شملت تقييم الفساد من جهة سعته وأنماطه وديناميكيته، وتقييم إستراتيجية مكافحته، ودور المجتمع المدني في تلك المهمة، وكيف يُعرض الفساد في الإعلام، ودور الأرث الثقافي- السياسي في ديناميك الفساد. الوثاق التي جمعها فريق الدراسة والمقابلات ، آنفا، هي البيانات المقصودة في هذا المنهج ونتائج التحليل نوعية وليست كما في دراسات أخرى تحاول تقدير معادلة إنحدار للتعرف على العوامل المؤثرة. الدراسة التي راجعناها إهتمت بمدركات الفساد لمختلف الجهات وبعد ذلك قيمتها ونسقتها لوصف الفساد هناك من خلال المدركات. وفي الواقع تتعذر دراسة وقائع الفساد ذاتها بتغطية موضوعية، وفي أحسن الأحوال ربما تقتصر على تلك التي صدرت بها احكاماً قضائية.

ساتيال (4) قدم فهماً إجتماعياً – انثروبولوجياً للفساد الذي عرّفه إبتداءاً بانه إساءة إستخدام السلطة المؤتمنة للحصول على مكاسب خاصة وهو تعريف منظمة الشفافية الدولية، وعندي هو خيانة الأمانة التي أودعها الشعب، وهو الأصيل، عند الوكيل صاحب السلطة. لا شك أن للفساد علاقة وثيقة بالمعايير الإجتماعية وهي المفهوم المشتركة للتصرفات بين كونها واجبة، جائزة ، أو محرّمة وهي بذلك قواعد غير رسمية توجه السلوك البشري نحو الفساد أو النزاهة. تلك المعايير مؤيدة أو زاجرة لنمط من التصرف. لكنها، تلك المعايير، لا تكون ضابطة أو موجهة للسلوك فعلاً ما لم تقترن بمواقف تعبر عنها، تكافئ وتعاقب معنويا عن تصرفات الأفراد. فمثلاً الرشوة أو الدرجة الجامعية المزيفة هذه مدانة في منظومة المعايير الإجتماعية لكنها فاقدة للفاعلية عندما لا تؤثر في المكانة الإجتماعية للمرتشي أو المزور أو الكذّاب.

يرى ساتيال أن الأفراد الأكثر تديناً اقل إستعداداً للإنخراط في الفساد وهذا صحيح عندما يحكم الدين الوجدان الإجتماعي للإنسان أي المضمون الأخلاقي للتدين، أما الدين بمعنى التعصب لتاريخ الهوية ، وحسب، فهو حرمان المجتمع من نعمة الدين.

من المعتاد التمييز بين المعايير الوصفية قي مقابل المعايير الإلزامية، الأولى تستنتج من وقائع السلوك الفعلي، والثانية ما ينبغي أخلاقياً ، في القانون ، العرف ، أو الدين. بمرور الزمن إذا تساهلت المعايير الوصفية مع الفساد تتضاءل فاعلية المعايير الإلزامية وتضعف القدرة على مقاومة الفساد. وأخطر مرحلة يصلها المجتمع عندما تصبح المخالفة الصريحة للقوانين إجتهاد قابل للمناقشة، أو حتى يتسرب الفساد إلى التشريع عند تفويض الصلاحيات دون ضوابط تسمح بإدانة قانونية لإساءة إستخدام الصلاحية. لعلم النفس دور للإجابة عن سؤال لماذا بعض الناس يقبل الفساد ولا يقبله آخرون وكلاهما في نفس الظروف ومواقع متماثلة، ولو صُنّف الفساد ضمن الأمراض النفسية هل ثمة سبل للمعالجة وكيف وهو على نطاق عريض، يضاف إلى هذا ان مرتكبي وقائع الفساد من خلفيات إجتماعية متباينة من جهة التنشئة الأسرية والوسط الإجتماعي المبكر والمستوى التعليمي والقدرات الذهنية والوسط الإجتماعي لعلاقات مرتكبي خيانة الأمانة.

نظرية الأبعاد الثقافية المعروفة عن هوفستيد، الباحث في علم النفس الإجتماعي، إطار يشرح كيف تؤثر القيم الوطنية في السلوك والمعايير الإجتماعية للمشتغلين في مكان العمل نستفيد منها للتعرف على سلوك الموظف الحكومي.

الأبعاد الثقافية وضعها هوفستيد في مجموعات ستة:

مؤشر مسافة النفوذ والذي يقيس مدى قبول الأفراد عدم التكافؤ في توزيع القوة أو النفوذ ، أو بتعبير آخر عدم إحساسهم بالغبن نتيجة مواقعهم ضمن تراتبية القوة في المنظمة. الفردانية مقابل الجماعية ويقيس مدى الميل للإختيار بين الأهداف الفردية والجماعية. مؤشر تجنب عدم التأكد وهو عن كيفية تعامل المجتمع مع الغموض والمجهول. التركيز على التنافس والنجاح مقابل التعاون والإهتمام بنوع الحياة. التوجه للأمد البعيد أم القصير أو المفاضلة بين عوائد مستقبلية من جهة والثروة ورفاه الأمد القصير والإنسجام مع التقليد من جهة أخرى. السماح للإنغماس في المرغوبات والمتع مقابل الإلتزام بالضوابط والمعايير الصارمة.

ديبيرو ورلّا (5) وظفوا مبادئ هوفستيد لدراسة الفساد الحكومي وخاصة لمعرفة فاعلية الثقافة في إدراك المواطنين للفساد في حكومتهم. وأعادوا تعريف الفساد على غرار صيغة الشفافية الدولية بلغة أبسط " إستخدام الدائرة العامة لمكسب خاص". ودرجة حضور الفساد من أقوى الدلالات على نوعية الحكومة، بما فيها عدم التحيز وكفاءة تقديم الخدمات العامة.

نوعية الحكومة تفسر الفروقات الواسعة بين الدول في الأداء الإقتصادي – الإجتماعي ، في رايهم، لكن من الضروري التحفظ على هذا المبدأ بإضافة مرحلة التطور ومجموع الإمكانات الإقتصادية والمؤسسية.

فمهما كانت نوعية الحكومة في النرويج أو السويد حتماً هناك مستوى الحياة الإقتصادية – الإجتماعية أعلى بكثير من أية دولة نامية حتى عندما تكون حكومتها هي الأعلى نوعية في العالم من جهة النزاهة والأخلاص.

من الشائع المقارنة بين الدول بإغفال مستوى الإمكانية الإقتصادية الكلية بالمتوسط للفرد، كما يقارن الكثير من العراقيين أحوال الناس في العراق مع نظيرتها في قطر والإمارات العربية أو بريطانيا مثلا وهذه مشكلة في الوعي.

وهنا يشار إلى نموذج عدم تطابق التوقعات لرضا العملاء ، العملاء في هذا السياق المواطنون وموضوع التوقعات والرضا خدمات الحكومة أو أدائها. درجة الرضا نتيجة مقارنة بين التوقعات المسبقة والأداء المدرك ثم الفجوة التي تسمى عدم التطابق. ويُميّز بين ثلاثة مواقف : عدم التطابق الموجب ومضمونه أن الأداء فاق التوقعات، والتطابق البسيط يعني الأداء يماثل التوقع، وعدم التطابق السلبي عندما يكون الأداء أدنى من التوقع. هذه المقاربة ترد ايضاً في دراسة الفساد من جهة توقعات المواطنين في مدركات الوقائع والمقارنة ثم الموقف. والثقافة الوطنية مُعرّفة باطروحة هوفستيد، آنفا، هي السياق الذي تعمل به الحكومة.

العلاقة بين أبعاد الثقافة الوطنية والفساد إختبرها هوفسيد نفسه ووجد أن مسافة النفوذ أو المواقع النسبية للعاملين في المؤسسات مؤثرة في الفساد، كما أن التعلق بالنجاح والثروة أيضاً عامل أخر مؤثر في الفساد. وفي بعض الدول لا حظ أن الفردانية ذات علاقة عكسية مع الفساد، وبقية العوامل الستة التي تصورها مؤثرة بدرجات متفاوتة، ونذكّر أن متغير الفساد هو مدركات الفساد التي يقدرها ويتصورها الناس وليست وقائع الفساد بذاتها لصعوبة الوصول إليها كما تقدم. لكن دراسات أخرى توصلت إلى إستنتاجات مغايرة. الدراسة (6) توصلت من بيانات دول OECD إلى : مسافة النفوذ أو القوة تقلل الفساد بمستوى دلالة دون 0.01، الفردانية تزيد الفساد لكن المعنوية واطئة، مستوى الدلالة 0.09، التوقع للنجاح والثروة يقلل الفساد لكن بمستوى دلالة 0.06، تحاشي عدم التأكد لا علاقة معنوية له مع الفساد، التعلق بالأمد البعيد يزيد الفساد بمستوى دلالة 0.03، وكذلك الإنغماس في الشهوات.

أرى أن إختلاف نتائج تحليل بيانات دول مختلفة تعود إلى إختلاف منظومات القيم في تلك المجتمعات فتحاشي عدم التأكد او الفردانية في مقابل الجماعية يتفاوت فهمها ورتبتها في القيم من تاريخ ثقافي لأخر. ومع ذلك لا بد أن النزاهة والفساد والإخلاص للواجب والأمانة تنتمي إلى ذات الشخصية البشرية ولا يمكن تصور عدم إنسجامها بصفة عامة.

نعود إلى الدراسة (5) والتي أرادت الجمع بين نموذج عدم تطابق التوقعات وأطروحة الثقافة الوطنية لتفسير الفساد، وهنا يضاف التفريق بين التوقعات الوضعية والتوقعات المعيارية، الأولى ما سوف يكون إستناداً إلى مجريات التاريخ القريب، والثانية ما ينبغي أن يكون.

الأولى تتغير مع مسار الأحداث بينما الثانية مستقرة لطبيعة ما ينبغي، وهنا يأتي الربط بين نموذج عدم تحقق التوقعات والثقافة، حيث الأخيرة مصدر المعيارية أي التي تحدد ما ينبغي توقعه. ويُعتَقَد أن الإدارة العامة في بنيتها وعملها ترتبط بالثقافة الوطنية.

توقعات المواطنين من حكوماتهم تختلف من بلد لآخر تبعا لأختلافات التكوين الثقافي، كما ان إختلاف الثقافات من عوامل إختلاف الكيفيات التي تقدم لها الحكومات نفس الخدمات إلى مواطنيها، كما يختلف أداء الموظفين الذين توكل إليهم نفس المهمات بين دولة وأخرى. الدراسة (5) أيدت الإرتباط الإيجابي بين مسافة النفوذ والميل إلى النجاح والثروة وتحاشي عدم التأكد مع الفساد. واظهر التحليل ، ايضاً ان الفردانية ترتبط بعلاقة عكسية مع الفساد وبمعنوية عالية. كذلك لم يجد تحليلهم في دول عينتهم علاقة معنوية بين نظام الحكم والفساد ولا بين الإنتخابات والفساد. هذه النتائج لا تؤخذ على أنها نهائية لكن الدراسات التي تبحث عن إرتباطات موضوعية بين الفساد والأبعاد الإجتماعية – الثقافية تبقى مشروعة وضرورية.

حالات دراسية

دراسة الفساد في أفريقيا، غانا حالة دراسية، أيدت اطروحة هوفستيد وتبين أن مسافة النفوذ أو التراتبية الطويلة / في مقابل الفردانية المنخفضة، تفسر وقائع الرشوة والمحسوبية والمنسوبية والمحاباة الشللية. لكن الفساد نتيجة الثقافة السائدة والتنشئة الإجتماعية يبقى ضمن نطاق الفساد الصغير والمتوسط أما الفساد الكبير فيفسر بالإنانية المفرطة والتطلعات الجامحة نحو الثراء والمكانة (14)

بدأت دراسة أوكسفورد (8) بتساؤل " لماذا بعض الناس يختارون الفساد على الأمانة" هل أن المعايير الإجتماعية والقيم السائدة في المجتمعات التي نشأوا فيها أثّرت في قراراتهم. لإجابة التساؤل أجروا تجربة حول الرشوة وقد وجدوا أنهم يستطيعون توقع من يتقبلها من طلبة الدراسة الجامعية الأولية بالعلاقة مع درجة الفساد في أوطانهم. ولم يجدوا مثل تلك العلاقة بين الخريجين، وإذا ما فهمت هذه التجربة كما عرضت ، ذلك يعني ان الخريجين تشرّبوا ثقافة المجتمع الجديد. وايضاً، وجدوا بعض الأنماط من الأفراد لم يتمثلوا ثقافة مجتمعاتهم من جهة الإستعداد للفساد. وأرى أن مثل هؤلاء يوجدون حتى في المجتمعات التي تشهد أعلى مستويات الفساد، هؤلاء هم الأدوات الحقيقية للإصلاح.

من منافيات الموضوعية المبالغة في حجم الفساد ونطاقه مهما بلغ لا يكفي لتقويض شروط الإجتماع الإنساني. السرّاق وخونة الأمانة يحتاجون بقاء النظام وقواعد الأخلاق والمشروعية في المكاسب والتصرفات. يتعاملون مع المجتمع بمبدا الركوب المجاني، ينتفعون من إلتزام الآخرين بالمعايير التي تحفظ الكيان العام.

انها مفارقة مؤلمة ، من يؤتمن على حماية النظام ومقومات سلامة الإجتماع الإنساني هو الذي يخرق ويعبث بينما تجد من أقل الناس إنتفاعاً من الكيان العام هو الأكثر حرصاً عليه وتاريخ العراق وحاضره مليء بهذه الأمثلة المُشرّفة للوجود الإنساني.

المنظور الانثروبولوجي (9) يؤكد على فهم الظاهرة في نطاقها المحلي، وما دام الفساد ممارسة إجتماعية ينبغي للباحث إجراء تحليل داخلي لفهم الموضوع من بيانات نوعية مثل التي تجريها دراسات الأثنوغرافيا بالإتصال المباشر مع الناس المعنيين في المجتمع المعين وإقامة علاقات ثقة بين الباحث والناس في المجتمع المدروس والتي لها، اي الثقة، اكبر الأثر في الوصول إلى الحقائق والموقف منها في ضوء القيم السائدة هناك. وليس بدراسات متعددة الدول تعتمد نفس التعريف للمفاهيم بينما الثقافات المختلفة لها مضامين متباينة لنفس المفهوم، هذا رأي الأنثروبولوجيين في الدراسات التي أعدها مختصون في علم الإجتماع وإقتصاديون. الأنثروبولوجيا تقدم إجابة لمشكلة المركزية الأثنية والمقصود بها الإصرار على مرجعية ثقافية غربية في دراسة الفساد وترفض مضمون تلك المركزية، غرب عقلاني وأخلاقي وشفاف في مقابل لا عقلانية الآخرين وفسادهم ولا شفافيتهم. الأنثروبولوجيا تلتزم المرجعية المحلية للقيم والمعايير، وتهتم بأراء ضحايا الفساد.

ينتقد الأنثروبوجيون المبالغة في إرجاع مشكلات الإقتصاد النامي إلى الفساد بما فيها المستوى المنخفض للإستثمار وتعثر النمو وغيرها وبلغة تتهم تلك المجتمعات بنقص الإستعداد الأخلاقي (9). وهي نظرة لا تخلو من التعصب والتحامل ويغفلون كيف كانت الدول التي أصبحت متقدمة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. الفساد ليس خاصية بايولوجية لأن الطبيعة لا تعي ولا تعرف النزاهة وسواها. والفساد نتاج اوضاع تتغير وهو موجود في جميع المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة.

المنهج الأنثروبولوجي يستخدم الإستقراء من الأسفل إلى الأعلى لدراسة المؤسسات وحقيقة الواقع الإجتماعي يمكن إستكشافها فقط عندما يعطي المراقب، الباحث، صوتاً للناس موضوع الدراسة يستخدم كلماتهم، رموزهم، ممارساتهم، وخطابهم التبريري أو الإحتجاجي. الإقتصاديون والأنثروبولجيون يُعرّفون المؤسسة " قاعدة المباراة"، والمعايير الصريحة أو المضمرة تُولّد الحوافز المناسبة للسلوك الإقتصادي المرغوب. مع ذلك تُعرّف المؤسسات بانها قيود أوجدها الإنسان تتولى ترسيم أنماط التفاعل السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

ولذا، من الحقائق اليومية لعمل المؤسسات نفهم انها صناعة الناس من خلال فاعلياتهم وخطابهم وأفكارهم، ولهذه الأسباب يصعب التمييز الدقيق بين الخاص والعام في نظرهم، وهنا اختلف، قليلاً ،صحيح ان الأنشطة والمصالح الخاصة هي ميدان عمل لدوائر الحكومة لكن المصلحة العامة قابلة للتعريف بلإستقلال عن وقائع الأنشطة الخاصة كل على حدة.

والعبرة ليست في تداخل أو إنفصال بين الخاص والعام ولكن بين مصلحتين هذه لزيد او عمر او الشركة الفلانية وتلك لجميع الناس في الكل الإقتصادي – الإجتماعي. اما أن المؤسسات قوامها البشر وما يعنيه ذلك من تحيزات وولاءات فهذا هو الموضوع الذي ينبغي أن يصمم نظام الدولة لتجنب أضراره، وتاريخ الإجتماع الإنساني هو مسار التقدم في التسويات العقلانية بين الفردي والجزئي من جهة ومقتضيات الإستجابة للإحتياجات المشتركة وامن الكل الإجتماعي من جهة أخرى.

دراسة الفساد في نيبال (10) إعتمدت عينة من 100 شخص ذوي معرفة كافية بموضوع الفساد بحكم تجربة عملهم في دوائر رقابية او في القضاء وقد شاركوا في مهمات مكافحة الفساد وتحقيقات لها علاقة بوقائع رشوة وأختلاس وما إليها، وأعمارهم 20 سنة فأكثر لكن غالبيتهم في المدى المتوسط. البيانات نوعية عن مدركات الفساد لدى تلك المجموعة. بينت الدراسة أن السبب الشائع للفساد هناك سياسي ، حيث التدخل لإعاقة عمليات الرقابة وإجراءات فرض القانون. الفساد المؤسسي، وهو سياسي بالدرجة الأولى، هناك من أكبر التحديات التي تعيق جهود السيطرة على الفساد الذي يظهر في الرشوة والإختلاس والتزوير والإبتزاز وغسل الأموال. وغالباً ما يعزى إلى فساد الحكم، مع ذلك هناك الأسباب الأعمق وهي إجتماعية – ثقافية، والتي تلاحظ في المقاومة الضعيفة للفساد بل أقرب إلى التواطؤ والقبول في كثير من الأحيان إضافة على تأثير عوامل موضوعية مثل المشكلات الإقتصادية وعدم التكافؤ. واشارت الدراسة إلى الفساد الكبير والذي يشارك فيه مسؤولون كبار في قمة الهرم. وكذلك الفساد النظامي والمقصود به ضلوع المؤسسات ذاتها فيه، وهذه مشكلة تفوق إستغلال مؤسسات الحكومة لمصالح خاصة، أذ يصبح الفساد وكأنه مزاولة إعتيادية للمهام. ومن الإستنتاجات ان المشاركين في المسح توافقوا على توسع الفساد هناك، وأسبابه الرئيسية سياسية وإجتماعية وإقتصادية، وبطبيعتها ثقافية. والتحديات التي تواجه السيطرة على الفساد تأتي من التدخل السياسي في عمليات إتخاذ القرار، وعدم القدرة على فرض القانون والإجراءات الرقابية، والفساد المؤسسي، والرواتب الواطئة لموظفي الخدمة العامة إضافة على القبول الإجتماعي – الثقافي أو ما يسمى " النقود كل شيء". ورغم الأختلاف الواسع ومتعدد الأبعاد بين العراق والنيبال لكن ثمة مشتركات واضحة بين ظاهرتي الفساد في العراق والنيبال. وعندما يقال الرواتب الواطئة من أسباب الفساد فقد أثبتت تجربة العراق أن الرواتب العالية والإمتيازات لم تمنع الفساد وأكبر الفاسدين في العراق أثرياء ووجهاء.

في الدراسة (11) يعكس الفساد القيم والسلوكيات التي يتحملها المجتمع، وفي بعض السياقات تُعَد واجباً إجتماعياً لمساعدة الأقرباء والاصدقاء، وهذه النسبية الأخلاقية تطمس الحدود بين الولاء والسلوك الخطأ وبين التضامن وتقويض العدالة.

ولذا يصبح التحول الثقافي ضرورياً لمواجهة الفساد ومما يتطلبه هذا التحول مساءلة المبادئ التي يقوم عليها السلوك، ثم توجيه الوعي الجمعي نحو النزاهة وفضيلة التعامل النبيل مع الشأن العام والدولة والمطالبة بمساءلة أصحاب السلطة وصانعي القرارات واجهزة الرقابة والقضاء، والإشادة بالعادات المتسقة مع المنطق السليم والعدالة. الفساد تعوّد على الرذيلة وتكرار الأفعال التي تستجيب لدوافع الجشع والخوف والرغبة في السلطة والقوة. كذلك عند الفيلسوف كانْت يقدم مفهوم أخلاق الواجب منظاراً مماثلاً، الفساد ينتهك قواعد الواجبات قطعية الضرورة، لأن الفساد يعامل الأفراد ودوائر الحكومة أدوات لغايات شخصية بينما الأفراد والدولة غايات بذاتها. وبالمنظار المنفعي لا يبرّر الفساد لأنه يُعظّم الأذى والألم والتفاوت وليس سعادة المجموع.

لاحظت الدراسة (18) حول الفساد في غرب البلقان أنه نتاج قوة الإدارة الحكومية، وهو العقبة الكبرى أمام تكافؤ الفرص، ومن اسباب الفساد الأخرى نقص الشفافية، وعدم القدرة في السيطرة على اليات القرار ونفوذ الأفراد في سلطات الدولة. شروط او مرتكزات الفساد تخلقها الأنظمة التسلطية بالطغيان الأيديولوجي والعسكري. دول البلقان معروفة بمسافة النفوذ العالية أي السيطرة الطاغية لقمة الهرم على تراتبياته الطويلة نحو الأدنى، وهذا النمط الذي يضع النظام تحت سيطرة الأفراد ونزواتهم مسؤول عن ظهور الفساد وقبوله من المجتمع. هذه الدراسة وإن جاء عنوانها تفسير الفساد بالثقافة لكنها من الواضح تحاول شرح آلية تغذية متبادلة لتقوية الفساد بين الثقافة ونظام الحكم وتراتبية الجهاز البيروقراطي التي تعطل أي دور محتمل للمنتسبين في مكافحة الفساد. واستخدمت الدراسة أبعاد هوفستيد في تعريف الثقافة لدراسة علاقتها بالفساد. وبالرغم من ان الثقافة تكونت في التاريخ لمدة طويلة تداخلت فيها مؤسسات إجتماعية وإقتصادية والحكومات والدين والجغرافية ، لكنها قابلة للتغيير او على الأقل التعديل لإزالة تلك العناصر السلبية التي تدعم الفساد. ويساعد فهم الثقافة، حتى قبل البدء بمحاولة التأثير فيها، معرفة أي الإجراءات والأدوات أكثر فاعلية في مكافحة الفساد.

لا ينبغي إقتصار جهود منع الفساد على الإجراءات العقابية بل أن تشمل إستراتيجية اوسع اخلاقية وتعليمية تتعهد النهوض بالوعي الأيجابي لمتطلبات الحياة الطيبة. وإحياء الضمير والإحتفاء بالأمانة والمسؤولية وأهمية المشتركات والخدمات العامة والفضائل المدنية التي تعبر عنها دولة المواطنة الحديثة. ومما يتطلبه

هذا التوجه دعوة الأفراد وخاصة شاغلي مواقع الإدارة العليا إلى التأمل الذاتي والتفكير الأخلاقي والفحص النقدي لقراراتهم ودوافعهم والتي، تقريباً، في العراق لم تبق فيها فسحة لغير الأنانية والمكاسب والأمجاد الشخصية. ومما فاقم هذا التردي غياب الفلسفة الأخلاقية عن إهتمامات الكتاب والباحثين حتى يكاد ينعدم التمييز بين القوة الغاشمة والحق.

وصارت المواقف الاخلاقية في السياسة والإدارة موضع سخرية على أنها " ساذجة" أو " ميتافيزيقية". ويتناسون أن القانون والدستور والعدالة وحقوق الإنسان والإستقلال والسيادة ليست من قوانين الطبيعة المستقلة عن وعي البشر وإرادتهم بل هي قيم أخلاقية ميزت المرحلة المدنية عن الهمجية وشريعة الغاب. الديمقراطية والسيادة الشعبية والمساواة أمام القانون والعدالة الإجتماعية لم يكتشفها نيوتن أو آينشتاين ولا الإقتصاد والعلم الوضعي للسياسة، بل لأن الإنسان كائن أخلاقي عندما يعي إنسانيته ويحترمها. التطور الحضاري إرتقاء نحو ما ينبغي أن يكون والإنجازات التقنية والتقدم الإقتصادي من توابعه وليس العكس.

دراسة برنهارسون (21) تناولت العلاقة بين الإنقسام الأثني والفساد في أفريقيا، راجعت النظريات التي تفسر الفساد نتيجة الإنقسام الأثني بتفضيل اعضاء المجموعة الأثنية على البقية. بينما قدم برنهارسون تفسيراً مختلفاً فحواه أن النظام السياسي الفاسد ويفشل في ضمان الأمن يؤدي إلى تراجع الناخبين إلى المؤسسات الأثنية، ويؤدي هذا النكوص إلى أنماط أقوى من الهويات الأثنية والإنتخابات الأثنية. وقد بينت الدراسة أن درجة الإنتخاب الأثني في أفريقيا يرتبط بدرجة الفساد في تلك الدول ودرجة إدراك الفساد. وبينت الدراسة ان شبكات العلاقات الزبائنية سيطرت على وظائف الدولة بما في ذلك حماية الأشخاص وممتلكاتهم في الدول الفاسدة. تلك الشبكات تعتمد على العادات الثقافية لأعضائها ومنها الحفاظ على إمتيازات النخبة طوعيا.

كما أن غياب مؤسسات الدولة جعل المجموعات الأثنية هي الدول الطبيعية والتي رسخت الإنقسام الأثني.

في المجتمع المفتوح وغياب الفساد تتعزز قيم المساواة والعدالة التي لا تميز بين هذا وذاك بغض النظر عن المكانة النخبوية والخلفية الثقافية. وبذلك خطّأت هذه الدراسة بأن الإنقسام الأثني سبب للفساد بل الفساد وضعف المؤسسات وغياب الدولة حيث يجب ان توجد هذه هي التي ترسخ الإنقسام الأثني .

اضيف ان الإنقسام الأثني يُفسد الدولة عند تنازع النخب للإستيلاء عليها وليس لتطويرها لتحسين أدائها لجميع مواطنيها، والتنافس للإستيلاء على الموارد والنفوذ هو معين الفساد الذي يؤدي إلى إضعاف الدولة وعجزها عن أداء وظائفها الإعتيادية فيتضاءل حضورها في أذهان وضمائر الناس ليتكتلوا خلف هوياتهم الأثنية. وهو ما يؤدي إلى فساد اوسع ومزيد من إضعاف الدولة التي تصبح بجميع أجهزتها موضوعاً للمساومات بين الطامحين لمزيد من الثروات والنفوذ وتعبئة مجموعاتهم الأثنية خلف تلك الأهداف الفاسدة.

مصادر

- Kingston, Christopher. *Social Structure and Cultures of Corruption*. Department of Economics, Amherst College, 7 September 2005.
- Djankov, Simeon, et al. *The New Comparative Economics*. Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper No. 3882, May 2003.
- Stulhofer, Alexander, et al. *Corruption as a Cultural Phenomenon: Expert Perceptions in Croatia*. Crime and Culture, Discussion Paper No. 11, 2008.
- Satyal, Kedar. "Socio-Anthropological Understanding of Corruption and Its Control." *Prashasan*, Vol. 54, Issue 1, No. 136, January 2023, pp. 101–112.
- Dipierro, Anna Rita, and Angela Rella. "What Lies Behind Perceptions of Corruption? A Cultural Approach." *Social Indicators Research*, Vol. 172, 2024, pp. 371–391.
- Červenka, Peter, et al. *Trends and Challenges in the European Business Environment*. University of Economics in Bratislava, Faculty of Commerce, 17–18 October 2019.
- Abdullah, Sarwar Mohammed. "Corruption Protection: Fractionalization and the Corruption of Anti-Corruption Efforts in Iraq after 2003." *British Journal of Middle Eastern Studies*, December 2017.
- Bar, Abigail M., and Danila Serra. "Corruption and Culture: An Experimental Analysis." University of Oxford, Centre for the Study of African Economies (CSAE), WPS/2008-23.
- Torsello, Davide. *Corruption as Social Exchange: The View from Anthropology*. University of Bergamo (UNIBG), 2014.
- Raut, Sunita, and Chameli Rawat. "Socio-Cultural and Economic Causes of Corruption and Challenges in Its Control in Nepal." *Bagiswori Journal*, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 63–82.

- Sayfiddinovich, Aripov Alisher. “The Social Characteristics and Scientific-Methodological Foundations of the Concept of Corruption.” *Journal of Multidisciplinary Academic Business Studies (JoMABS)*, Vol. 3, No. 1, 2025, pp. 47–58. ISSN 3032-3169.
- Banshiwal, Beena. “The Concept of Corruption: Theoretical Perspective.” *Innovative Research Thoughts*, Vol. 10, Issue 4, October–December 2024.
- Srirejeki, Kiky. “Corruption and Culture: Revising the Claim of Its Relationship.” *SHS Web of Conferences*, Vol. 86, 01037, 2020. ICORE 2019.
- Yeboah-Assiamah, Emmanuel, et al. “A Socio-Cultural Approach to Public Sector Corruption in Africa: Key Pointers for Reflection.” Vol. 16, No. 3, 2016, pp. 279–293.
- Saha, Shrabani. *Causes of Corruption: An Empirical Investigation in a Cross-Country Framework*. Massey University, New Zealand, 2009.
- Rock, Michael T. “Corruption and Democracy.” *DESA Working Paper*, No. 55, ST/ESA/2007/DWP/55, August 2007.
- Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2025*. Transparency International, 2025.
- Pržulj, Živka. “Cultural Roots of Corruption: The Case of Western Balkans.” *Mediterranean Journal of Social Sciences*, Vol. 5, No. 22, September 2014. MCSER Publishing, Rome, Italy.
- de Graaf, G. “Causes of Corruption: Towards a Contextual Theory of Corruption.” *Public Administration Quarterly*, Vol. 31, No. 1, 2007, pp. 39–86.

- Lukashuk, Oksana. “The Evolution of Corruption Theories as a Prerequisite for the Formation and Implementation of State Criminal Law Policy.” *Public Policy and Accounting*, Vol. 2, No. 10, 2024, pp. 43–52.
- Bernhardsson, Håkan. “The Link between Ethnic Fractionalization and Corruption Revised: Ethnic Voting in Africa.” *QoG Working Paper Series*, 2019:13, December 2019.
- Lim, Mengzhen, et al. “What Is Corruption and Bribery? A Social Representations Study from the Views of Young Adults.” *SAGE Open*, July–September 2025, pp. 1–16.
- Enste, Dominik H., and Christina Heldman. *Causes and Consequences of Corruption – An Overview of Empirical Results*. Cologne Institute for Economic Research, 2017.
- Hellmann, Olli. “The Historical Origins of Corruption in the Developing World: A Comparative Analysis of East Asia.” *Crime, Law and Social Change*, Vol. 68, 2017, pp. 145–165.
- Kroeze, Ronald, et al., eds. *Anticorruption in History: From Antiquity to the Modern Era*. Oxford University Press, 2018. Introduction and Chapter One.
- Crook, Tom. “Corruption and the Morality of Public Life.” In *Political History: Long Nineteenth Century*. Routledge, 2024.

عن الكاتب: الدكتور أحمد إبريهي علي/ خبير اقتصادي.

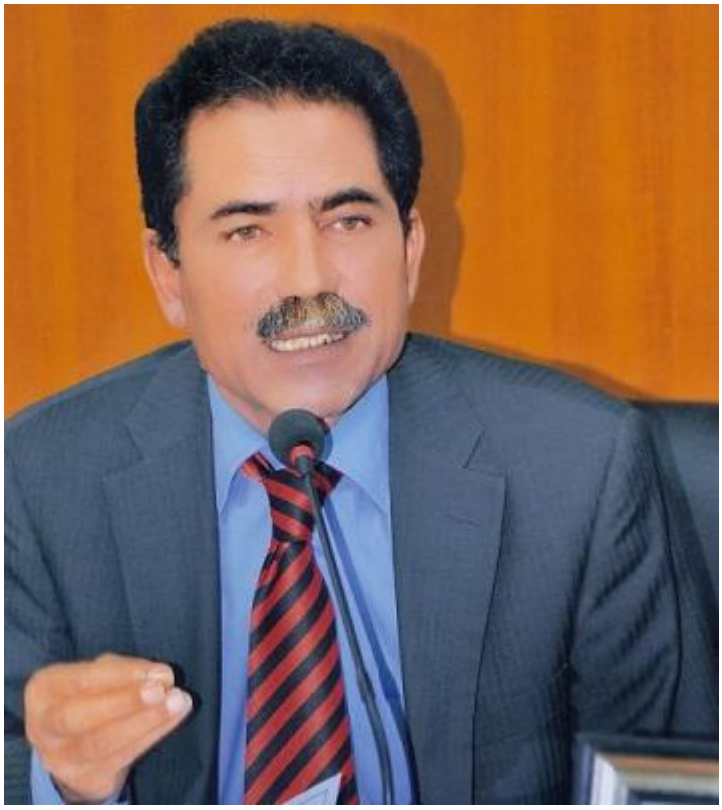

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net

info@iraqieconomists.net

WhatsApp +964 786 629 6600